

(d) Upper and lower limbs

(e) Genitals

(f) Buttocks and anus (where applicable)

8) What is/are the probable cause(s) of the above injuries?

ANO - Intercourse.

9) Material /samples for purposes of analysis/evidence (Indicate materials purposes of analysis/evidence)

Blood in MV.

## الدوس على الكرامة

الفحوص الشرجية القسرية في مقاضاة المثلية الجنسية

HUMAN  
RIGHTS  
WATCH

12) State any other relevant observations

SOLONY IS A STRONG POSSIBILITY.

Name of examining medical/health practitioner

Title

Telephone contact and physical address

Qualifications KAMPALA

0712959080

9/11/2011

## الدوس على الكرامة الفحوص الشرجية القسرية في مقاضاة المثلية الجنسية

Copyright © 2016 Human Rights Watch

All rights reserved.

Printed in the United States of America

ISBN: 978-1-6231-33900

Cover design by Rafael Jimenez

تكرس هيومن رايتس ووتش جهودها لحماية حقوق الإنسان الخاصة بمختلف شعوب العالم. نقف مع الضحايا والنشطاء ونعمل على منع التمييز، وكفالة الحقوق السياسية، وحماية الأفراد من التعامل اللاإنساني أثناء الحروب، وتقديم الجناة للعدالة. نحقق ونكشف انتهاكات حقوق الإنسان ونحمل المنتهكين المسؤولية. كما نواجه الحكومات وأصحاب السلطة كي يكفوا عن الممارسات المسيئة ويحترموا القانون الدولي لحقوق الإنسان. وندعو الجماهير والمجتمع الدولي إلى مساندة كفالة حقوق الإنسان للجميع.

هيومن رايتس ووتش منظمة دولية لها عاملين في أكثر من 40 دولة، ومكاتب في أمستردام وبيروت وبرلين وبروكسل وشيكاغو وجنيف وغوما وجوهانزبرغ ولندن ولوس أنجلس وموسكو ونيروبي ونيويورك وباريس وسان فرانسيسكو وطوكيو وتورنتو وتونس وواشنطن وزيورخ.

لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة: <https://www.hrw.org/ar>

## الدوس على الكرامة الفحوص الشرجية القسرية في مقاضاة المثلية الجنسية

i.....	خريطة
1.....	ملخص
5.....	التوصيات الرئيسية
6.....	منهجية التقرير
7.....	بكلما تهم
7.....	تونس: قصة وسيم
8.....	أوغندا: قصة كلوي
8.....	تركمانستان: قصة نيازك
10.....	I. خلفية
12.....	الأثار المترتبة على مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية
13.....	II. فحص الشرج القسري: نظرة لعدة دول
17.....	لبنان
24.....	تونس
31.....	III. المعايير الدولية لحقوق الإنسان وأخلاقيات الطب
31.....	المعايير الدولية لحقوق الإنسان
36.....	الأخلاقيات الطبية
37.....	انعدام القيمة الاستدلالية
40.....	VII. التوصيات
40.....	جميع الحكومات، ولا سيما في الكاميرون ومصر وكينيا ولبنان وتونس وتركمانستان وأوغندا وزامبيا:
40.....	منظمة الصحة العالمية
41.....	للجمعية الطبية العالمية والمؤتمر الفرانكفوني للمجالس الطبية
41.....	لبرنامج الأمم المتحدة المشترك لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

- 41 ..... لمكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان والهيئات الإقليمية لحقوق الإنسان، بما في ذلك اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب
- 41 ..... للمقرر الخاص المعني بالتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة
- 42 ..... للجنة منع التعذيب التابعة للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب
- 42 ..... لمجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة وجميع الدول الأعضاء
- 42 ..... للدول المانحة التي تقدم الدعم، بما في ذلك التمويل والتدريب، لوكالات إنفاذ القانون في البلدان التي تجري فحوص الشرح

### **43..... شكر وتنويه**

## خريطة





## ملخص<sup>1</sup>

في 8 بلدان على الأقل تجرّم الممارسة الجنسية المثلية بالتراضي، يفرض الموظفون الأمنيون والقضائيون بالتعاون مع الطواقم الطبية فحوصا شرجية قسرية على الرجال والنساء متحولات النوع الاجتماعي، الذين يُعتقلون بتهم تتعلق بالمثلية. الهدف المزعوم لهذه الفحوص هو إيجاد "دليل" على الممارسة الجنسية المثلية.

غالبا ما تنطوي هذه الفحوص على إدخال الأطباء أو غيرهم من الطاقم الطبي أصابعهم قسرا، أو أدوات أخرى أحيانا، في شرج المتهم. يزعم المسؤولون الأمنيون والقضائيون وبعض العاملين في المجال الطبي أنهم يحددون بذلك شدّة العضلة الشرجية أو شكل فتحة الشرج ويعرفون إذا ما قام المتهم بسلوك مثلي. تركز هذه الحجة على معلومة علمية من القرن التاسع عشر، فقدت مصداقيتها منذ فترة طويلة: ترى غالبية الآراء الطبية والعلمية استحالة استخدام هذا الفحص لمعرفة ممارسة الشخص الجنس المثلي.

الفحوص الشرجية القسرية شكل من أشكال المعاملة القاسية والمهينة، والمعاملة اللاإنسانية التي يمكن أن ترقى لمستوى التعذيب. إذ تنتهك "اتفاقية مناهضة التعذيب"، و"العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية"، و"الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب". الفحوص الشرجية القسرية تنتهك الجسد والخصوصية، وهي مهينة للغاية. كما أكدت "لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب"، أنها "غير مبررة طبييا ولا يمكن الموافقة عليها بالكامل".

يعاني بعض من تعرض لهذه الفحوص من صدمة نفسية دائمة. قال عدد من الضحايا لـ "هيومن رايتس ووتش" إنهم يرون الفحوص الشرجية كشكل من أشكال العنف الجنسي. وتعتقد هيومن رايتس ووتش أنها شكل من أشكال الاعتداء الجنسي. تنتهك الطواقم الطبية التي تجري الفحوص الشرجية القسرية المبادئ الدولية لأداب مهنة الطب، بما فيها منع الطواقم الطبية من المشاركة بأي شكل في أعمال التعذيب أو المعاملة المهينة.

يجمع هذا التقرير أدلة على استخدام الفحوص الشرجية القسرية في 8 بلدان هي: الكاميرون، مصر، كينيا، لبنان، تونس، تركمانستان، أوغندا، وزامبيا. كما تلقينا تقارير عن استخدام الشرطة في سوريا للفحوص الشرجية القسرية، وهو ما لم نتحقق منه بشكل مستقل. يستند التقرير إلى مقابلات مع 32 رجلا وامرأة متحولة، خضعوا لفحوص شرجية قسرية. كما قابلت هيومن رايتس ووتش أطباء وطواقم طبية حول الاستعانة بالفحوص الشرجية، وحصلت على آراء متخصصين في الطب الشرعي في جميع أنحاء العالم. يوصي التقرير بمنع جميع الدول من ممارسة الفحوص الشرجية القسرية، وأن تعارض المؤسسات الحقوقية والصحية الدولية والمحلية أتباعها، بقوة وجهارا.

<sup>1</sup> هذه الترجمة العربية مختصرة لتقرير أعد في الأصل باللغة الإنجليزية. الترجمة العربية الكاملة ستصدر قريبا. للاطلاع على التقرير الكامل بالإنجليزية، يُرجى زيارة: <https://www.hrw.org/report/2016/07/12/dignity-debased/forced-anal-examinations-homosexuality-prosecutions>

قال مسؤول طبي في أوغندا، التي تُجري الفحوص الشرجية القسرية، لـ هيومن رايتس ووتش في فبراير/شباط 2016 إنه لا يرى كيف تشكل الفحوص الشرجية انتهاكا لحقوق الإنسان. حاول تبرير الفحوص قائلا: "أنا لا أرى ذلك انتهاكا لحقوق الإنسان. فأنا أساعدهم أيضا. مثلا، أخبرهم إذا كانوا يعانون من أمراض منقولة جنسيا، ما يتيح لهم الحصول على علاج".<sup>2</sup> ولكن الحقائق التي وصفها الذين تعرضوا للفحوص تدحض هذه الادعاءات.

مهدي، طالب تونسي تعرض في ديسمبر/كانون الاول 2015 لفحص، أدخل الطبيب خلاله أصبعه وأنبوبا في فتحة شرجه. قال:

شعرت كأنني حيوان، وليس إنسان... لما لبست سروالي، وضعوا الأصفاذ في يدي وأخرجوني. كنت أشعر بالصدمة. لم أستوعب ما الذي كان يحصل. كان الشرطيان واقفين يُشاهدان ما يفعله الطبيب. شعرت وكأنني أتعرض للاغتصاب. لم أكن أرغب في التعري أمام الناس – ليس شخصا واحدا بل 3... كانت تلك المرة الأولى التي يحصل لي فيها أمر مماثل، ولم أستوعب أي شيء.<sup>3</sup>

محرم، مصري قابلته هيومن رايتس ووتش لتقرير 2004، "في زمن التعذيب" (ص 169)، تحدث على الأرجح بلسان العديد من ضحايا الفحوص الشرجية، عندما قال:

أسوأ لحظتين في حياتي كانتا يوم فحص الطب الشرعي، والحكم بعدها، عندما قال: "عامان [سجن]" كل ليلة عندما أنام أذكر هذين الأمرين، وتراودني كوابيس.

لويس، الذي خضع لفحص الشرج القسري في الكامبيرون عام 2007 في سن الـ 18، شارك محرم شعوره. قال لنا بعد 9 سنوات من الفحص الشرجي القسري:

ما تزال كوابيس ذلك الفحص تعاودني. تبقيني مستيقظا أحيانا عندما أتذكرها ليلا. لم اعتقد أبدا أن لطبيب أن يفعل شيئا كهذا لي.<sup>4</sup>

غوة سمحات، المديرية التنفيذية لجمعية "حلم" لحقوق المثليين/ات وثنائي/ات التفضيل الجنسي ومتحولي/ات النوع الاجتماعي، قابلت عددا من ضحايا الفحوص الشرجية القسرية. قالت إنها حتى عندما قابلت مؤخرا ضحية بعد 3 سنوات من الواقعة، وجد صعوبة في التحدث عن تجربته المؤلمة. وأوضحت: "إنها شكل من صدمة ما بعد الاغتصاب. [إجبار شخص على الخضوع للفحص الشرجي] له نفس تأثير الاغتصاب."<sup>5</sup>

<sup>1</sup> مقابلة هيومن رايتس ووتش مع مايكل أوليغو، كمبالا، 4 فبراير/شباط 2016

<sup>2</sup> مقابلة هيومن رايتس ووتش مع مهدي، تونس، 15 فبراير/شباط 2016

<sup>3</sup> مقابلة هيومن رايتس ووتش الهاتفية مع لويس (اسم مستعار)، 17 يونيو/حزيران 2016

<sup>4</sup> مقابلة هيومن رايتس ووتش مع غوة سمحات، المديرية التنفيذية لحلم، بيروت، 29 مارس/آذار 2016

\*\*\*

يختلف استخدام الفحوص الشرجية من بلد لآخر. في مصر وتونس، تُستخدم الفحوص الشرجية القسرية بانتظام في ملاحقة الجنس المثلي. تأخذ الشرطة الرجال والمتحولات جنسيا، المعتقلين بتهم تتعلق بالمثلية، لأخصائي الطب الشرعي، الذي يجري فحصا شرجيا ويكتب تقريرا يُقدّم لاحقا للمحكمة باعتباره دليلا.

في الكاميرون وزامبيا، رغم قلة الفحوص الشرجية القسرية مقارنة بمصر وتونس، أدخلت النيابة العامة التقارير الطبية على أساس الفحوص الشرجية إلى المحكمة، مساهمة في إدانة المتهمين بالممارسة المثلية بالتراضي.

في أوغندا، أخضعت الشرطة في كمبالا خلال السنوات الثلاث الماضية كثيرا من الرجال والنساء المتحولات المتهمين بممارسة المثلية الجنسية بالتراضي للفحوص الشرجية. رُفضت جميع هذه الحالات قبل الوصول إلى مرحلة التقاضي. وقد أُبلغ عن حالات عرضية خارج كمبالا، استُبعدت كذلك قبل المحاكمة.

في كينيا، هيومن رايتس ووتش والمنظمات الشريكة الكينية على علم بحالة وحيدة من الفحوص الشرجية القسرية، وقعت في فبراير/شباط 2015، بحق رجلين اعتُقلا بسبب "جرائم غير طبيعية". في سبتمبر/أيلول 2015، بدعم من لجنة حقوق الإنسان الوطنية للمثليين في كينيا، قدم الرجلان التماسا إلى المحكمة العليا في كينيا بمومباسا، يطعن في دستورية الفحوص الشرجية القسرية، وفحصي فيروس نقص المناعة المكتسبة والتهاب الكبد. في 16 يونيو/حزيران 2016، حكمت المحكمة ضدّهما، بدعوى أن الملتصقين وافقا على الخضوع للفحوص، رغم قولهما إنهما وقعا على نماذج الموافقة تحت الإكراه.

في تركمانستان، التي لديها إحدى أكثر الحكومات انغلاقا وقمعا في العالم، لم تتمكن هيومن رايتس ووتش من إجراء البحوث، لكننا تمكنا من مقابلة شخص يعيش في المنفى قال إنه تعرض للفحوص الشرجية القسرية في 2013. كما تحدثنا مع ناشط في المجتمع المدني في منفاه مؤكدا الاستعانة بهذه الفحوص للحصول على "أدلة" في حالات الجنس الشرجي. ذكر الرجل الذي خضع للفحص أنه أُدين في محاكمة جماعية مع 20 رجلا آخرين، تعرض معظمهم أو كلهم للفحوص الشرجية التي استُخدمت نتائجها في إدانتهم في المحكمة. وزعم أن هذا كان ممارسة شائعة، بانتظار المزيد من التحقيقات.

في لبنان، استخدمت السلطات غالبا الفحوص الشرجية القسرية ضد المعتقلين بتهم تتعلق بالمثلية لغاية 2012، عندما شن الناشطون اللبنانيون حملة وصفت الفحوص بـ "فحوص العار". وحشد الناشطون بنجاح وسائل الإعلام والرأي العام في معارضة الفحوص، مما أدى لإصدار نقابة أطباء لبنان ومن ثم وزارة العدل المبادئ التوجيهية التي تحظر استخدام الفحوص الشرجية القسرية. الانتصار التاريخي للنشطاء في الاستعانة بالمؤسسات الحكومية المعارضة للفحوص الشرجية، والإجراءات التي تحترم حقوق الإنسان التي اتخذتها

نقابة الأطباء ووزارة العدل، ينبغي أن تكون نموذجا للدول الأخرى التي تمارس حاليا الفحوص الشرجية القسرية. ومع ذلك، فالنصر جزئي فقط: وجدت هيومن رايتس ووتش أن بعض قضاة التحقيق في لبنان ما زالوا يطلبون من الأطباء إجراء الفحوص الشرجية وأن بعض الأطباء يلبون النداء. كما تستمر الشرطة في استخدام أشكال أخرى من التعذيب وسوء المعاملة ضد المتهمين بالمثلثة الجنسية في لبنان.

بصرف النظر عن الظروف أو المنطق المتبع، الفحوص الشرجية القسرية في حالات الممارسة المثلية بالتراضي هي انتهاك لحقوق الإنسان. فهي لا تخدم مصالح الحكومة الشرعية وتفتقر للقيمة الاستدلالية. لذا لا ينبغي أن يطلب المسؤولون عن إنفاذ القانون إجراء هذه الفحوص، ولا ينبغي على الأطباء والعاملين في المجال الطبي القيام بها، ولا أن تعتمد المحاكم كأدلة.

تعتقد هيومن رايتس ووتش أن على جميع الدول ألا تُجرّم الممارسة الجنسية المثلية بالتراضي بين البالغين. فتجريم الممارسة الجنسية المثلية بالتراضي انتهاك للحق في الخصوصية والحق في عدم التمييز، المكفولين بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وتحت دساتير العديد من الدول. إلى حين إبطال هذه القوانين، ينبغي لجميع الدول تحسين احترام حقوق الأشخاص المتهمين بالممارسة الجنسية المثلية بحظر الفحوص الشرجية القسرية. حان الوقت لكي تعيد الدول الحقوق الأساسية والكرامة للرجال والنساء المتحولات المتهمين بالممارسة الجنسية المثلية، والاعتراف بأن الحظر المفروض على التعذيب والمعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة يمتد إلى الجميع، بغض النظر عن التوجه الجنسي أو الهوية الجندرية.

## التوصيات الرئيسية

إلى جميع الحكومات، ولا سيما في الكاميرون، مصر، كينيا، لبنان، تونس، تركمانستان، أوغندا، وزامبيا:

- يجب حظر استخدام الفحوص الشرجية بحق الرجال والنساء المتحولات المتهمين بممارسة المثلية الجنسية بالتراضي. ينبغي اتخاذ إجراءات على عدة مستويات لضمان القضاء على هذه الممارسة.
- على رؤساء الدول اتخاذ الخطوات القانونية ضمن صلاحياتهم لإنهاء الفحوص الشرجية القسرية. اعتمادا على الصلاحيات الدستورية لرئيس الدولة، قد يتضمن هذا: إصدار أوامر تنفيذية تحظر استخدام الفحوص الشرجية في الملاحقات القضائية ضد ممارسة المثلية الجنسية بالتراضي؛ إدخال وتعزيز التشريعات التي تحظر الفحوص الشرجية القسرية؛ أو الإيعاز للوزارات ذات الصلة، بما فيها تلك المسؤولة عن العدالة والأمن والصحة، باتخاذ خطوات لمنع الفحوص الشرجية القسرية.
- بقدر المسموح به بموجب القانون المحلي، على وزارات العدل منع القضاة وقضاة التحقيق من قبول نتائج الفحوص الشرجية كأدلة في القضايا التي تنطوي على اتهامات بممارسة المثلية الجنسية بالتراضي أو غيرها من السلوك الجنسي الخاص بين البالغين.
- على أجهزة إنفاذ القانون، بما فيها النيابة العامة وإدارات الشرطة وقوات الدرك، منع الموظفين المكلفين بتطبيق القانون من طلب الفحوص الشرجية من المتهمين بممارسة المثلية الجنسية بالتراضي. يجب ضمان حماية العاملين في المجال الطبي الذين يرفضون إجراء الفحوص من أية تبعات قانونية.
- على وزارات الصحة والمجالس الطبية الوطنية أو الهيئات التنظيمية المماثلة منع العاملين في المجال الطبي من إجراء الفحوص الشرجية على المتهمين بممارسة المثلية الجنسية بالتراضي.
- على المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان إجراء تحقيقات في استخدام الفحوص الشرجية القسرية ودعوة السلطات المعنية لوقف هذه الممارسة.

## منهجية التقرير

يستند هذا التقرير في المقام الأول إلى بحوث ميدانية أجريت بين مايو/أيار 2015 ويونيو/حزيران 2016 في مصر وكينيا ولبنان وتونس وأوغندا وزامبيا، وموقع آخر حُجِب لأسباب أمنية، قابلنا فيه منفيين من تركمانستان. يستفيد التقرير أيضا من بحوث أجريت بالكامبيرون في أكتوبر/تشرين الأول 2012 ونوفمبر/تشرين الثاني 2013، وأوغندا في نوفمبر/تشرين الثاني 2013، ولبنان في فبراير/شباط 2014.

الدول المختارة كانت الوحيدة التي تلقت هيومن رايتس ووتش عنها معلومات محددة بشأن استخدام الفحوص الشرجية القسرية ضد رجال وآخرين من متحولي النوع الاجتماعي اتُهموا بالتورط بعلاقات مثلية بالتراضي في السنوات الخمس التي سبقت نشر التقرير. تلقت هيومن رايتس ووتش، حتى تاريخ النشر، تقارير عن استخدام الفحوص الشرجية القسرية في سوريا أيضا، ولكن لم تتمكن من إجراء بحوث ميدانية لتأكيد تلك التقارير.

قابلت هيومن رايتس ووتش 32 من ضحايا الفحوص الشرجية، فضلا عن محامين وناشطين ومسؤولين حكوميين وأطباء، بمن فيهم أطباء في 4 دول أجروا شخصا فحوص شرجية لرجال متهمين بالمثلية الجنسية. استطعنا مراجعة التقارير الطبية وملفات المحاكم في 5 دول لحالات استخدمت فيها الفحوص الشرجية القسرية. تحدثنا أيضا مع متخصصين في الطب الشرعي معترف بهم وطنيا ودوليا. راجعت هيومن رايتس ووتش أيضا مصادر ثانوية، بما فيها تقارير الأمم المتحدة وتقارير المنظمات غير الحكومية الأخرى، والنصوص القانونية والطبية وتقارير وسائل الإعلام.

ساعدتنا منظمات ومحامو المجتمع المدني الوطنية في تحديد أشخاص المقابلات. أجريت المقابلات باللغة الإنجليزية أو الفرنسية أو العربية أو الروسية، أجرى المقابلات متحدثون بطلاقة بهذه اللغات، أو باللغة الإنجليزية بمساعدة مترجمين. قَدّم كل الأشخاص الذين قبلوا في هذا التقرير موافقة لفظية على المشاركة وأبلغوا أنه يمكنهم إنهاء المقابلة في أي وقت أو رفض الإجابة عن أي أسئلة. مُنح معظم الضحايا أسماء مستعارة في هذا التقرير، كما هو مبين في الاقتباسات ذات الصلة، وحُجِب في بعض الحالات معلومات تعريفية أخرى لحماية الخصوصية والأمان. لم يُقدّم أي مقابل مالي أو تعويض للمشاركة في المقابلات. جميع الوثائق المستخدمة في هذا التقرير هي إما متاحة للجمهور أو محفوظة لدى هيومن رايتس ووتش.

## بكلماتهم

في سياق إجراء البحوث لهذا التقرير، أصبح من الواضح أن الكثير من الناس، بمن فيهم بعض المسؤولين الحكوميين والخبراء الطبيين في البلدان التي تمارس الفحوص الشرجية القسرية، على دراية محدودة بهذه الفحوص، وصدّموا لمعرفة طريقة إجرائها. ولذلك، نود البدء بالسماح لعدد من ضحايا الفحوص الشرجية القسرية بوصف محتنتهم بكلماتهم.

\*\*\*

### تونس: قصة وسيم

قال وسيم، طالب تونسي عمره 19 عاما، لـ هيومن رايتس ووتش إن الشرطة اعتقلته بتهمة "اللواط" بالتراضي وتعرض للفحص الشرجي القسري من قبل طبيب شرعي في مدينة القيروان الجنوبية في ديسمبر/كانون الأول 2015. وصف تجربته

عندما دخلت لغرفة الفحص، طلب مني الطبيب الصعود على سرير الفحص وخلع سروالي... رفضت، فذهب الطبيب إلى أعوان الشرطة، ويبدو أنهم أقتعوه بأن يجبرني على ذلك. جاء شرطي وأمسك بي من رقبتني وقال: "اصعد الآن على سرير الفحص، صرت الآن تحاول أن تكون رجلا؟" وكان الطبيب يشاهد ذلك. أمسكني الشرطي من رقبتني، وصفعني على وجهي. صعدت على سرير الفحص، ثم جاء الطبيب وقال لي: "انحن إلى الأمام وكأنك تصلي".

خلع لي الطبيب سروالي، ولمسني بإصبعه، ثم أدخل في شرجي أنبوبا. كان يرتدي قفازات وهو يلامسني داخل الشرج وخارجه. بعد ذلك أدخل في أنبوبا طويلا رقيقا وشفافا، لأخذ عينة على ما يبدو. كان أنبوبا بلاستيكا، في حجم القلم تقريبا. سألته لماذا يفعل ذلك، فأجابني: "أحاول العثور على سائل منوي في شرجك للتأكد مما إذا كانت لك علاقة جنسية يوم أمس".

كان شعوري سيئا للغاية، كنت متوترا جدا. شعرت بالألم عندما أدخل الطبيب أشياء في شرجي. استمر الأمر حوالي 10 دقائق، شعرت فيها بألم جسدي... عندما فرغ الطبيب من الفحص، غادرت الغرفة، ونادى للشخص التالي وهو يضحك ويقول "لا حول ولا قوة إلا بالله". كنت أبكي لأنني لم أقبل الأمر، وجدت نفسي في وضع غريب جدا في

غرفة مع شرطين وطبيب نزع لي سروالي، كان شعوري سيئاً للغاية. لم أستطع فعل شيء، وأحسست بالضعف.<sup>6</sup>

\*\*\*

### أوغندا: قصة كلوي

كلوي، امرأة متحولة عمرها 19 عاماً، اعتقلت في كمبالا في مايو/أيار 2015، مع شريكها، إريك، 25 عاماً، بعد أن هاجمها حشد من الناس للاشتباه بأنهما مثليان وأرسلوهما إلى الشرطة. قالت كلوي لـ هيومن رايتس ووتش إن الشرطة استجوبتها وضربتها وأخذتها مع إريك إلى مستوصف مويينغا للخضوع للفحوص الشرجية القسرية. قالت كلوي إن الطبيب استخدم أداة يبدو أنها مصنوعة من الزجاج لفحصها، بوجود 3 عناصر شرطة:

شعرت بحرج وسوء كبيرين. كنت واقفة عندما طلب مني [الطبيب] خلع ملابسني والانحناء. كان الألم شديداً عندما وضع ذلك الشيء بداخلي ولكن لم يكن لدي خيار... كنت أبكي، وغرقت بالدموع، لكن لم يكن لدي خيار، قال رجال الشرطة: "لماذا تبكين، ليس لديك خيار آخر! تستحقين الموت!"

[الطبيب] لم يخبرني بالنتائج عندما أنهى الفحص. عرفتها لاحقاً. نتيجتي 'سلبية'.

بعد فحصي، أخرجوني من الغرفة وأخضعوا إريك لذات الفحص في الغرفة. لم يتحققوا من قضيبي، فقط فتحة الشرج، ولكن بالنسبة لإريك، قال لي إنهم فحصوا قضيبي. لأن الشرطة قالت إنه زوجي لذا كان يضاجعني.<sup>7</sup>

\*\*\*

### تركمانستان: قصة نيازك

اعتقلت الشرطة نيازك في يناير/كانون الثاني 2013 بعد أن أبلغ عنه أحد معارفه لكونه مثلي. كان عمره 18 في ذلك الوقت. قال لـ هيومن رايتس ووتش:

أجري الفحص الشرجي في المبنى [حيث تُجرى] فحوص الطبي الشرعي. كنا برفقة محقق [الشرطة]. دخلت الغرفة، كان ثمة مقعد لأمراض النساء. كان الباب مفتوحاً

<sup>5</sup> مقابلة هيومن رايتس ووتش مع وسيم (اسم مستعار)، تونس، 15 فبراير/شباط 2016

<sup>6</sup> مقابلة هيومن رايتس ووتش مع كلوي (اسم مستعار)، كمبالا، 5 فبراير/شباط 2016

طوال الوقت. كانت سيدة تطبع، وهناك طبيب وطبيبة وبضع ممرضات. [أمرتني] الطبية: 'إخلعي ثيابك وأنزلي ملابسك الداخلية. الآن انتقلي لمقعد الفحص النسائي على أطرافك الأربعة. افتحي مؤخرتك وقوّسي ظهرك كما لو كنت تمارسين [الجنس الشرجي] مع شخص ما. كيف تقومين بذلك؟ أرينا". ثم شرعت بضرب مؤخرتي وظهري بمسطرة.

استخدمت خلال الفحص مصباحا وكانت تعلّق: "واو، يا له من نفق! يا له من شق شرجي! الشق كالهواية!" أردت البكاء حينها. ثم قالت: "هل تستمتعين؟ هل تتمتعين جنسيا؟ على الأرجح أنك مارست [الجنس] مع كل [المدينة]. يجب أن تُحرقي... يا حثالة المجتمع".

كان هذا كله باللغة التركمانية وأشارت إلينا بصيغة المؤنث. أجرت الفحص بإصبعها مرتدية قفازا طبييا. كانت تعلّق دوما حول ما تراه وتشعر به بالداخل لزملائها. عندما أجرت الفحص لشخص آخر [رأه نيازك عبر المدخل، من خلال باب مفتوح]، علقت قائلة: "آه، آه، آه، انظروا، 13 شقا شرجيا. لا بد أنها مهم".

كان المحقق في الغرفة طوال الوقت، والباب مفتوح، ويمكن لأخرين رؤية الأمر.<sup>8</sup>

<sup>7</sup> مقابلة هيومن رايتس ووتش مع نيازك (اسم مستعار)، تم إخفاء المكان، 24 يوليو/تموز 2015

## I. خلفية

وثقت "المبادرة المصرية للحقوق الشخصية"، منظمة حقوقية مقرها القاهرة، تصاعد الاعتقالات على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسية منذ 2013، و"الاستهداف المتعمد" للمثليين والمثليات وذوي التفضيل الجنسي المزدوج ومتحولي النوع الاجتماعي من قبل شرطة الآداب العامة. موجة الاعتقالات الجديدة، والتي كثيرا ما تترافق مع استخدام فحوص شرجية قسرية، تعيد إلى الأذهان فترة المضايقات الشديدة للرجال مثليي الجنس منذ أكثر من 10 سنوات، والتي اعتقد النشطاء أنها انتهت منذ فترة طويلة.<sup>9</sup>

داهمت الشرطة في القاهرة ديسكو على متن سفينة "كوين بوت" السياحية ترسو في نهر النيل، في مايو/أيار 2001، واعتقلت عشرات الرجال الذين كانوا يشتبه أنهم مثليون. بالإضافة إلى رجال آخرين اعتقلوا في شوارع القاهرة في الأيام التي سبقت المداهمة، حوكم ما مجموعه 52 رجلا وقتي واحدا بتهمة "اعتياد ممارسة الفجور" التي يجرمها القانون 1961/10 الخاص بمكافحة الدعارة. أخذوا جميعهم إلى "مصلحة الطب الشرعي"، وهي فرع من وزارة العدل، وتعرضوا لفحوص شرجية قسرية.<sup>10</sup>

وصف سكوت لونج، الذي أجرى أبحاثا واسعة حول استخدام فحص الشرج القسري في مصر، طبيعة هذه الفحوصات:

تُحيل النيابة العامة المعتقلين بشكل روتيني إلى الأطباء الشرعيين لإجراء فحص الشرج القسري. يجبر الضحية العاري والمهان على الانحناء، بينما يمعن عدة أطباء النظر لمعاينة "علامات" توسع بسبب "اللواط"، وفي بعض الحالات يدخلون أجساما في تجويف الشرج.<sup>11</sup>

أدانت محكمة أمن الدولة 23 رجلا.<sup>12</sup> ذكر القاضي الذي ترأس الجلسة، فيما بعد أن تقارير الفحص الطبي الشرعي كانت عاملا "هاما" في الإثبات: أن "عدة أشخاص مستعملين استعمالا متكررا".<sup>13</sup>

كشفت تقرير هيومن رايتس ووتش عام 2004 أن من خلال إجراء الفحوص، تعتمد مصلحة الطب الشرعي في مصر على نظريات أشاعها نص طبي فرنسي عام 1857 لأوغست أميرواز تارديو، جادل بأن "المعتاد على اللواط" "السلبى" (مستقبل أو "سفلى") يمكن التعرف عليه من خلال 6 علامات:

<sup>9</sup> المبادرة المصرية، ورقة إحاطة غير رسمية، مايو/أيار 2014، لدى هيومن رايتس ووتش. وصفت معظم الحالات في الورقة التالية: Scott Long, "Brutal gender crackdown in Egypt: The tomorrows that never came," A Paper Bird (blog), May 18, 2014, <https://paper-bird.net/2014/05/18/brutal-gender-crackdown-in-egypt-the-tomorrows-that-never-came/> (تم الاطلاع في 20 يونيو/حزيران 2016).

<sup>10</sup> هيومن رايتس ووتش، "في زمن التعذيب: إهدار العدالة في الحملة المصرية ضد السلوك المثلي، 29 فبراير/شباط 2004، <https://www.hrw.org/sites/default/files/reports/egypt0304arabic.pdf>

<sup>11</sup> انظر:

Scott Long, "When Doctors Torture: The Anus and the State in Egypt and Beyond," Health and Human Rights An International Journal, vol. 7, No. 2 (2004), pp. 114-40

<sup>12</sup> أدين صبي أيضا، في قضية منفصلة أمام محكمة الأحداث القاهرة. "في زمن التعذيب"، ص 61، الحاشية 142.

<sup>13</sup> في زمن التعذيب، ص 63.

النمو المفرط للمؤخرة، تشوه فتحة الشرج على شكل قمع، ارتخاء العضلة العاصرة، اختفاء الطيات والقمم والأسيجة في محيط فتحة الشرج، تمدد شديد في فتحة الشرج، والتقرحات والبواسير والناصور.<sup>14</sup>

ركز تارديو إلى حد كبير على "شكل القمع" لفتحة الشرج، والتي قال إنها علامة "لا لبس فيها" لمستقبل الجنس الشرجي "المعتاد". افترض كذلك أن "المعتاد على اللواط" "الإيجابي" (المولج أو "العلوي") سيكون له تشوهات في القضيب من شأنها أن تتوافق مع فتحة الشرج ذي شكل القمع: إما أن يكون عضوا ضئيلا وضعيفا، أو حشفة مدببة مثل "خطم بعض الحيوانات".<sup>15</sup> دخلت هذه النظريات الكتب الطبية المصرية عام 1876. تلقى مؤلف أحد هذه الكتب دعما ماليا من تارديو، وهو ما قد يفسر جزئيا لماذا يبدو أن هذه النظريات وجدت الجمهور الأوسع والأكثر تقبلا في مصر؛ تعكس لغة التقارير الطبية المصرية المعاصرة بخصوص فحوص الشرج القسرية حرفيا في بعض الأحيان، علامات تارديو الست المميزة.<sup>16</sup>

تواصل مصر الاعتماد على هذه الأفكار البالية، رغم الإجماع الساحق بين خبراء الطب الشرعي أن نظريات تارديو، والفحوص الشرجية بشكل عام، ليس لها أي أساس علمي. قال طبيب شرعي مصري عام 2015 لموقع "بزفيد" الإخباري إن مثلي الجنس يمكن تحديده لأن شرحه "سيبدو كمهبل الإناث".<sup>17</sup>

مصر ليست الوحيدة في تتبني هذه الممارسات. قابلت هيومن رايتس ووتش رجالا ونساء متحولي النوع الاجتماعي من 8 بلدان، قالوا إنهم خضعوا لفحوص شرجية قسرية بين عامي 2011 و2016. هذه البلدان الثمانية هي الكامبيرون ومصر وكينيا ولبنان وتونس وتركمناستان وأوغندا وزامبيا.<sup>18</sup>

قال بعض الأطباء الذين يجرون الاختبارات عندما قابلتهم هيومن رايتس ووتش إنهم غير مقتنعين إطلاقا بقيمتها الطبية، ولكنهم رأوا أنه لا يمكنهم رفض طلب أو أمر الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون لأداء

<sup>14</sup> انظر:

August Ambroise Tardieu, *Étude Médico-Légale sur les Attentats aux Moeurs*, 3rd ed. (Paris: J. B. Bailliere, 1859), pp. 142-143

مذكور في "في زمن التعذيب"، ص 159.

<sup>15</sup> السابق، ص 159-160، الحاشية 397.

<sup>16</sup> السابق، ص 160-161، الحاشيتان 400، 402.

<sup>17</sup> انظر:

J. Lester Feder and Maged Atef, "Egyptian Doctors Think This Torturous Exam Can Detect 'Chronic Homosexuals,'" BuzzFeed, February 16, 2015, <http://www.buzzfeed.com/lesterfeder/egyptian-doctors-think-this-torturous-exam-can-detect-chroni#.armgDXGBv> (تم الاطلاع في 9 أبريل/نيسان 2016).

<sup>18</sup> قد لا تكون البلدان التي يركز عليها هذا التقرير الوحيدة التي تخضع فيها السلطات الناس لفحص الشرج القسري. أبلغ عن حالات فحوص شرج قسرية في الإمارات عام 2005، وأدائها مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالتعذيب. لم تجر هيومن رايتس ووتش البحوث هناك، ومن غير الواضح ما إذا كانت هناك حالات أكثر حداثة. انظر:

UN Human Rights Council, "Report of the Special Rapporteur on torture and other cruel, inhuman or degrading treatment or punishment, dds- Manfred Nowak: Addendum," March 20, 2007, A/HRC/4/33/Add.1, <https://documents-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/G07120/41/PDF/G0712041.pdf?OpenElement>, para. 317

تلقت هيومن رايتس ووتش أيضا تقريرين عن إخضاع الشرطة في سوريا مثليي الجنس من الرجال لفحص الشرج القسري، عامي 2012 و2014، ولكن لم يتم التحقق بصورة مستقلة من المزاعم. قال مدراء في مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في بيروت لـ هيومن رايتس ووتش إن طالب لجوء سوري قال لهم إنه خضع لفحص الشرج القسري أثناء احتجازه في الأمن الجنائي في حرسنا، ضاحية في دمشق، مارس/آذار 2014، ولم يكن رقم هاتفه المسجل لدى المفوضية صالحا عندما حاولت هيومن رايتس ووتش الاتصال به في بيروت، مارس/آذار 2016. في قضية ثانية، أخبر طالب اللجوء السوري رفعت هيومن رايتس ووتش إن الشرطة في دمشق قبضت عليه عام 2012 عندما كان في طريقه إلى حفل أزياء، واقتادوه إلى الطبيب الشرعي للفحص الشرجي، إلا أن الطبيب الشرعي لم يجر الاختبار وزور التقرير. قال رفعت: "اعتقلنا لبضعة أيام وفي اليوم الثالث، أخذونا إلى الطبيب وأمره أن يجري فحص الشرج لنا. لحسن الحظ كان الطبيب الشرعي نفسه مثلي الجنس، فزور التقارير وقال للشرطة إنه لا يوجد دليل على أننا مثليي الجنس." مقابلة هيومن رايتس ووتش مع رفعت (اسم مستعار)، بيروت، 25 فبراير/شباط 2014، ومع ممثلي منظمة تعمل على مساعدة اللاجئين، بيروت، 31 مارس/آذار 2016. تشير هاتان الحالتان القلق من أن يكون هناك ممارسة أوسع للشرطة بالأمر بفحوص الشرج للمتهمين بازتكاب السلوك المثلي في سوريا.

الفحوص. بيد أن بعض الآخرين كانوا مقتنعين بنظريات مشابهة لنظرية تارديو. في تونس، قدم طبيب شرعي وصفا بدا حرفيا من دراسة تارديو لعام 1857:

يمكن أن يظهر فحص الأعضاء التناسلية الشذوذ الجنسي الحاد أو المزمن. بالنسبة للشذوذ الجنسي الحاد، نبحث عن جروح وعلامات صدمة في فتحة الشرج واحمرار وتهيج وشكل القمع في فتحة الشرج. بالنسبة للشذوذ الجنسي السلبي المزمن، نبحث عن علامات مثل تقلص انقباض العضلة العاصرة الشرجية. من ناحية أخرى، بالنسبة للشذوذ الجنسي الحاد - الحاد هنا يعني الحديث وغير المعتاد، وأحيانا غير الطوعي - نبحث عن تورم في انقباض العضلة العاصرة الشرجية. في بعض الحالات، يمكننا أن نرى العلامات ذاتها في الحالتين. نبحث أحيانا عن السائل المنوي، ولكن إذا مر أكثر من 3 إلى 5 أيام، لا يمكن العثور عليه.<sup>19</sup>

لم يظهر الطبيب رؤيته لأي تناقض في القول بأنه لدى شخص واحد يمكن التعرف على تقلص وتورم انقباض الشرج في الوقت ذاته.

### الآثار المترتبة على مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية

تخشى هيومن رايتس ووتش أن الفحوص الشرجية القسرية قد تبعد الرجال الذين يمارسون الجنس مع الرجال أو النساء المتحولات عن خدمات الرعاية الصحية. حين يصبح الأطباء أدوات للانتهاكات، تكون هناك مخاطر بتقويض الثقة بين الطواقم الطبية والمجتمعات المهمشة، وهي ثقة هشة أصلا.<sup>20</sup> في بلدان مثل الكاميرون وكينيا وأوغندا، حيث كان لوباء فيروس نقص المناعة البشرية تأثيرا مدمرا على الرجال الذين يمارسون الجنس مع الرجال، الوصول المنتظم إلى الخدمات الصحية أمر ضروري لكل من الوقاية والعلاج.<sup>21</sup>

قالت فيليشا، امرأة متحولة من زامبيا، خضعت لفحص الشرج القسري، إن التجربة المرعبة قد تؤثر على سلوكها في طلب خدمات الرعاية الصحية في المستقبل:

ذهبت إلى ذلك المستشفى من قبل بسبب المرض، ولكن لن أذهب الآن بسبب ذلك الطبيب السيئ. ربما يشير إليّ قائلا "هذا هو".<sup>22</sup>

<sup>19</sup> مقابلة هيومن رايتس ووتش مع طبيب شرعي، تونس، فبراير/شباط 2016، حُجِب المكان والتاريخ بناء على طلب الطبيب.

<sup>20</sup> مقابلة هيومن رايتس ووتش مع إيف يومب، المدير التنفيذي لـ "بدائل الكاميرون"، دوالا، 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2013.

<sup>21</sup> وفقا لـ "برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز"، متوسط انتشار فيروس نقص المناعة البشرية بين الرجال المثليين وغيرهم من الرجال الذين يمارسون الجنس مع الرجال 19٪ في غرب ووسط أفريقيا و13٪ في شرق وجنوب أفريقيا. انظر:

يونيو/حزيران 2016، ص 203-206. UNAIDS, "The Gap Report," 2014, [http://www.unaids.org/sites/default/files/media\\_asset/UNAIDS\\_Gap\\_report\\_en.pdf](http://www.unaids.org/sites/default/files/media_asset/UNAIDS_Gap_report_en.pdf) (تم الاطلاع في 20

انظر الرسم البياني ص 204 لإحصاءات متوسط الانتشار بين الرجال الذين يمارسون الجنس مع الرجال في الكاميرون وكينيا وأوغندا.

<sup>22</sup> مقابلة هيومن رايتس ووتش مع فيليشا (اسم مستعار)، لوساكا، 11 يناير/كانون الثاني 2016.

## II. فحص الشرج القسري: نظرة لعدة دول

ملاحظة: هذه الترجمة العربية مختصرة لتقرير أعد في الأصل باللغة الإنجليزية ويركز في هذا القسم على 3 بلدان هي: مصر ولبنان وتونس. تتوفر في إصدار اللغة الإنجليزية من التقرير، حالات دول الكاميرون وكينيا وتركمانستان أوغندا وزامبيا. وهي متاحة هنا:

<https://www.hrw.org/report/2016/07/12/dignity-debased/forced-anal-examinations-homosexuality-prosecutions>

### مصر

تشير النصوص الطبية إلى أن الفحوص الشرجية القسرية استخدمت لفترة طويلة في التحقيق في السلوك المثلي في مصر.<sup>23</sup> كما ذكر أعلاه، وثقت هيومن رايتس ووتش أول ممارسة عام 2001، بعد مراهمة "كوين بوت".

في مصر، يأمر أعضاء النيابة العامة بإجراء الفحوص، التي تقوم بها مصلحة الطب الشرعي، قسم في وزارة العدل.<sup>24</sup> أفاد بعض الرجال أن الأطباء فحصوا الشرج بالنظر، في حين يقول آخرون إن الأطباء وضعوا أصابعهم أو أشياء أخرى داخله.

وصف أحد المعتقلين في قضية "كوين بوت" عام 2001 الفحص كالتالي :

دخل [مدير مصلحة الطب الشرعي]. "اخلع ملايسك، اركع". يا ساتر... تحدث إليّ وكأنني كلب. أدنى أسلوب من الكلام. ركعت على يدي وقدمي. كنت قد خلعت سروالي. افترضت أن هذه الوضعية التي أرادها. قال "لا، لا، لا، هذا لن ينفع. اخفض صدرك وارفع مؤخرتك.

قلت له: "لا أستطيع". بدأت أبكي بشكل هستيري... قال: "اخرس، كل شيء واضح ويمكننا أن نراه أمامنا". نظر أولاً ثم تحسني. فجأة دخل 6 أطباء. ما أهمية فتحة شرجي؟ تحسسوني جميعهم، كل بدوره، وهم يفتحون أردافي.

وضعوا ريشة على فتحة شرجي ودغدغوني. لم يكن ذلك كافياً على ما يبدو، لذلك

<sup>23</sup> وجدت هيومن رايتس ووتش اقتباساً من نظريات تارديو في كتاب "الطب الشرعي"، (القاهرة، المطبعة الطبية الدورية، ط1 1876، ط2 1889) ص 6. للطبيب حسن باشا حسن، (مفتش الصحة العامة).

<sup>24</sup> انظر:

J. Lester Feder and Maged Atef, "Egyptian Doctors Think This Torturous Exam Can Detect 'Chronic Homosexuals,'" BuzzFeed, February 16, 2015, <http://www.buzzfeed.com/lesterfeder/egyptian-doctors-think-this-torturous-exam-can-detect-chroni#.armgDXGBv> (تم الاطلاع في 9 أبريل/نيسان 2016).

أخرجوا المدفعية الثقيلة. بعد الريشة أتت الأصابع. ثم حشروا شيئاً داخلي. كنت أبكي وهو يدخل شيئاً، وأبكي وهو يدخل شيئاً.

كنت أمل أن يشعروا بالأسف من كل ذلك البكاء، لكنهم لم يفعلوا، لم يبدو أنهم شعروا بأي شيء. قال فخري [المدير] فيما بعد، "لماذا لم تبك عندما وضع الرجال أشياءهم فيك؟". أردت أن أبصق عليه لكنني كنت أبكي.<sup>25</sup>

قال محمد، الذي اعتقل بالقاهرة عام 2002 عندما كان عمره 17 عاماً، لـ هيومن رايتس ووتش إن نتائج فحوصه كانت "إيجابية"، رغم أنه لم يمارس الجنس في حياته. أوقع بمحمد شخص واعدته على الإنترنت. اعتقلته الشرطة و"فحصته" بصرياً في مركز الشرطة، مما اضطره إلى خلع ملابسه والانحناء. بعد 3 أيام، اقتادوه إلى قسم الطب الشرعي شمال القاهرة. تذكر محمد هناك :

قال [طبيب] "علينا فحصك الآن" كانت هناك طاولة فحص. نظرت حولي، كنت خائفاً من التجربة برمتها. قال: "اصعد السرير، واتخذ وضعية الصلاة". كان الباب مفتوحاً وكان الناس يمرون. قال لي أن أنزل سروالي تماماً وأصعد على السرير. فعلت، فوضع قفازات وبدأ بفحصي. لم يدخل شيئاً، كان يفحص بالنظر دون لمس. ثم خرج من الغرفة دون أن يخبرني أنه سيخرج، وبعد ذلك بدقيقتين أدركت أن الناس يقفون في الباب وينظرون إلى وجهي ويضحكون بينما كنت لا أزال على الطاولة في هذا الموقف، فجلست.

جاء شخص اعتقدته رئيس قسم الطب الشرعي، وصرخ في وجهي: "لا أحد طلب منك أن تتحرك"، فرجعت إلى نفس الوضعية. ثم جاء وبدأ يبخسني بأصابعه، ووضع إصبعاً واحداً في داخلي، وكان مؤلماً. قلت له أنني كنت أتألم فقال: "اسكت". ثم غادر الغرفة. قال الطبيب الآخر: "انتهينا".<sup>26</sup>

أدين محمد بـ "الفجور"، وحكم عليه بالسجن 3 سنوات نتيجة للتقرير الطبي، الذي قال إنه تضمن ملاحظات مثل "عدم وجود دهون في الشرج" و"تغير فتحة الشرج من دائرة إلى بيضاوية الشكل" رغم أنه لم يسبق له ممارسة الجنس الشرجي.<sup>27</sup>

انخفضت الاعتقالات بتهمة الفجور إلى حد كبير في مصر بعد عام 2004.<sup>28</sup> ومع ذلك، في حملة واضحة

<sup>25</sup> "في زمن التعذيب"، ص 168.

<sup>26</sup> مقابلة هيومن رايتس ووتش مع محمد، القاهرة، 24 مارس/آذار 2016.

<sup>27</sup> السابق.

<sup>28</sup> بريد إلكتروني من نشاط حقوقي مصري إلى هيومن رايتس ووتش، حُجب اسمه. 22 يونيو/حزيران 2016. انظر أيضاً:

Scott Long, "Brutal gender crackdown in Egypt: The tomorrows that never came," A Paper Bird (blog), May 18, 2014, <https://paper-bird.net/2014/05/18/brutal-gender-crackdown-in-egypt-the-tomorrows-that-never-came>

ضد الأشخاص الذين يشتبه في أنهم يحملون فيروس نقص المناعة البشرية عام 2008، أُلقت الشرطة القبض على 12 رجلا على أساس الاشتباه بأنهم كانوا مصابين بفيروس نقص المناعة البشرية ومثليي الجنس. أجبرهم الأطباء على الفحوصات الشرجية القسرية واختبارات غير طوعية لفيروس نقص المناعة البشرية.<sup>29</sup>

بعد انقلاب أدى إلى تشكيل حكومة أواخر 2013، بدأت المبادرة المصرية للحقوق الشخصية بتوثيق تصاعد الاعتقالات والمضايقات التي يتعرض لها الأشخاص الذين يُعتقد أنهم مثليون أو متحولون من قبل شرطة الآداب العامة، مع ما لا يقل عن 77 اعتقال بين أكتوبر/تشرين الأول 2013 ومايو/أيار 2014.<sup>30</sup> استمرت الاعتقالات بمعدلات مماثلة، واعتمد كثير منها على جهود الشرطة للإيقاع بالمثلين من الرجال باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي.<sup>31</sup>

اعتُقل رجل مع 8 آخرين في نوفمبر/تشرين الثاني 2013 أثناء مدهمة الشرطة لحفلة خاصة. قالت المبادرة المصرية إن عملية إجراء الفحوص الشرجية تراكمت مع جهود تهدف إلى إذلال الرجال من البداية إلى النهاية:

بعد ظهر 6 نوفمبر (تشرين الثاني)، ذهبنا إلى مكتب الطب الشرعي في ميدان رمسيس. رفض الضباط ذوو الرتب الدنيا إيقاف السيارة في مكتب الطب الشرعي وأوقفوها بعيدا. مشينا في الشارع. كلما سأل شخص عنا، كانوا يقولون خولات، قبضنا عليهم بينما كانوا نائمين معا. عندما ذهبنا إلى مكتب الطب الشرعي، ضربنا العناصر هناك وشتموننا. ووصفونا بالقمامة. رشونا بالمياه، وظلوا يذلوننا حتى جاء الأطباء. فحصنا الأطباء وعندما سألت الطبيب ماذا سيكتبون في التقرير، قال إنه من غير المسموح له بالإفصاح.<sup>32</sup>

قال الرجال إنهم اضطروا أيضا لإعطاء عينات من الدم والبول، والتي قيل إنها ستستخدم لإجراء اختبارات فيروس نقص المناعة البشرية والتهاب الكبد سي والمخدرات. أفرج عنهم من السجن بعد أسبوع بمساعدة محام.<sup>33</sup>

في ديسمبر/كانون الأول 2014، أثار القبض على 26 رجلا في حمّام بالقاهرة اهتمام وسائل الإعلام الوطنية والدولية، ويرجع ذلك جزئيا إلى حجم الاعتقالات؛ ذكرت المبادرة المصرية أنها كانت أكبر عملية اعتقال

<sup>29</sup> هيومن رايتس ووتش، "رسالة بشأن اعتقال ومقاضاة الأشخاص المصابين بالإيدز"، 8 أبريل/نيسان 2008. <https://www.hrw.org/ar/news/2008/04/06/234091>.

<sup>30</sup> المبادرة المصرية، ورقة إحاطة غير رسمية، مايو/أيار 2014، لدى هيومن رايتس ووتش. وُصفت معظم الحالات في الورقة التالية:

Scott Long, "Brutal gender crackdown in Egypt: The tomorrows that never came," A Paper Bird (blog), May 18, 2014, <https://paper-bird.net/2014/05/18/brutal-gender-crackdown-in-egypt-the-tomorrows-that-never-came/>.

الرئيس الحالي عبد الفتاح السيسي خلع محمد مرسي، أول رئيس مصري منتخب انتخابيا حرا، في يوليو/تموز 2013. ثم حظر وقمع الإخوان المسلمين وفاز في الانتخابات الرئاسية في يوليو/تموز 2014.

<sup>31</sup> بريد الكتروني من المبادرة المصرية لـ هيومن رايتس ووتش، 20 يونيو/حزيران 2016.

<sup>32</sup> المبادرة المصرية، ورقة إحاطة غير رسمية، مايو/أيار 2014، في ملف لدى هيومن رايتس ووتش.

<sup>33</sup> المبادرة المصرية، ورقة إحاطة غير رسمية، مايو/أيار 2014، في ملف لدى هيومن رايتس ووتش.

جماعي بتهمة السلوك المثلي منذ حادثة "كوين بوت". يرجع ذلك أيضا إلى كونه أعدّ كحدث إعلامي. صورت منى العراقي، مذيعة تلفزيون، الاعتقالات ونشرت لقطات لرجال عراة يقتادون في الشوارع.<sup>34</sup> اتهم الرجال بـ "اعتیاد ممارسة الفجور"، وخضعوا لفحوص شرجية. قابلت هيومن رايتس ووتش جمال، أحد ضحايا اعتقالات الحمام، الذي وصف تجربته كالتالي:

فحصنا الطبيب الشرعي. دخلتُ الغرفة، وكان هناك طبيب وفتاتان – طبيبتان شابتان. سعدت على السرير وفحصني بأداة. قال لي "اجلس كما لو كنت تصلي". استخدم أداة مثل قلم... كان يتحسني بها، ولكن لم يدخلها...

كنت أشعر بسوء شديد، إنها تجربة سيئة. لا أحد يمكن أن يقبل حدوث هذا له، خصوصا لأننا مصريون.<sup>35</sup>

رغم أن جمال وصف ضرب الشرطة له وشتائمهم قبل الفحص الشرجي بقدر كبير من التفصيل، إلا أنه بدأ بالانزعاج حين تحدث حول الفحص الشرجي. وبعد تقديم المعلومات المذكورة أعلاه عن ذلك، طلب منا إنهاء المقابلة. أضاف فقط: "سُلبت حقوقي".<sup>36</sup>

تمت تبرئة الرجال في 12 يناير/كانون الثاني 2015. بعد تغيير الوضع الذي عَقِدَ موقف جمال تجاه فحص وجده مهين للغاية، أعلنت هيئة الطب الشرعي في 15 ديسمبر/كانون الأول 2015 أنه بناء على نتائج فحوص الطب الشرعي الشرجية، لم يشارك الرجال في الجنس الشرجي، وأمنت نتائج الاختبار "السلبية" براءتهم.<sup>37</sup>

ولكن نتيجة الفحص "السلبية" لا تشكل ضمانا للبراءة. قالت المبادرة المصرية لـ هيومن رايتس ووتش إن الأطباء يضيفون تحذيرا روتينيا في التقارير الطبية من إخفاء علامات الشرج الممكن من خلال استخدام مزلقا ومواد التجميل.<sup>38</sup> حكمت محكمة على 8 رجال بالسجن 3 سنوات في نوفمبر/تشرين الثاني عام 2014، لظهورهم في فيديو قيل إنه "زفاف لمثليي الجنس".<sup>39</sup> أدينوا رغم أن المتحدث باسم مصلحة الطب

<sup>34</sup> انظر:

Patrick Kingsley, "Egyptian TV crew criticised over police raid on Cairo bath house," The Guardian, December 9, 2014, <http://www.theguardian.com/world/2014/dec/09/egypt-police-raid-cairo-bath-house> (تم الاطلاع في 11 أبريل/نيسان 2016).

تقدر المبادرة المصرية أن الغارة أدت إلى اعتقال أكثر من 150 شخص بتهمة الفجور منذ انقلاب يوليو/تموز 2013. المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، "المبادرة المصرية تستنكر انتهاك حرمة الحياة الخاصة وتطالب بتوفير محاكمة عادلة للمتهمين"، 21 ديسمبر/كانون الأول 2014، <http://eipr.org/pressrelease/2014/12/20/2305> (تم الاطلاع في 20 يوليو/تموز 2016).

<sup>35</sup> مقابلة هيومن رايتس ووتش مع جمال (اسم مستعار)، القاهرة، 24 مارس/آذار 2016.

<sup>36</sup> السابق.

<sup>37</sup> هيومن رايتس ووتش - مصر - تبرئة 26 شخصا من تهمة السلوك المثلي"، 13 يناير/كانون الثاني 2015. <https://www.hrw.org/ar/news/2015/01/13/266019>. مقابلة هيومن

رايتس ووتش مع جمال (اسم مستعار)، القاهرة، 24 مارس/آذار 2016.

<sup>38</sup> بريد الكتروني من المبادرة المصرية لـ هيومن رايتس ووتش، 20 يونيو/حزيران 2016.

<sup>39</sup> انظر:

Daniel Politi, "Egyptian Court Sentences Eight Men to Prison for Appearing in 'Gay Wedding' Video," Slate, November 2, 2014, [http://www.slate.com/blogs/the\\_slatest/2014/11/02/egypt\\_eight\\_men\\_sentenced\\_to\\_prison\\_for\\_gay\\_wedding\\_video.html](http://www.slate.com/blogs/the_slatest/2014/11/02/egypt_eight_men_sentenced_to_prison_for_gay_wedding_video.html) (تم الاطلاع في 11 أبريل/نيسان 2016).

الشرعي أعلن قبل شهرين من الحكم أنه بناء على نتائج فحوصات الطب الشرعي الشرجية، تبين أن الرجال "ليسوا من الشواذ".<sup>40</sup>

## لبنان

للشرطة في لبنان تاريخ من الاعتقالات والمضايقة، وأحيانا تعذيب الأشخاص الذين يشتبه أنهم مثليي الجنس، اعتمادا على المادة 534 من قانون العقوبات التي تنص على أن "كل مجامعة على خلاف الطبيعة يعاقب عليها بالحبس حتى سنة واحدة".<sup>41</sup> لكن تصدر عناوين الصحف في أغسطس/آب 2012 بيان أصدره وزير العدل حينها شكيب قرطباوي، يدعو إلى وقف الفحوص الشرجية للرجال المتهمين بالسلوك المثلي، استجابة لحملة فعالة في وسائل الإعلام أطلقها نشطاء.

استخدمت فحوص الشرج في المحاكمات المثلية الجنسية في لبنان على مدى عقود.<sup>42</sup> لكن منظمات حقوق الإنسان والمحامون شرعوا في توثيق الحالات قبل سنوات قليلة فقط من دعوة وزير العدل لفرض حظر. يشير نزار صاغية، مدير "المفكرة القانونية"، منظمة غير حكومية لبنانية، في فصل من كتاب نشر عام 2009، إلى الفعل المنتظم للفحوص الشرجية القسرية، مشيرا بالتحديد إلى حالة عام 2009 حين أُلقي القبض على رجل فقط بسبب "التصرف كامرأة" وتعرضه لفحص الشرج.<sup>43</sup> وثقت هيومن رايتس ووتش قضية في أكتوبر/تشرين الأول 2010 حين اعتقلت الشرطة في البداية رجلا لأنهم اشتبهوا أن أخيه يبيع المخدرات، ولكن في وقت لاحق غيرت التهم الموجهة له إلى السلوك المثلي وأخضعته لفحص الشرج.<sup>44</sup> قالت الناشطة في منظمة حقوق المثليين "موزاييك" كارول أبي غانم، إنه في عدد من الحالات المبكرة "يعتقل الأشخاص للاشتباه بالعمل في الجنس، ولكن لم يكن هناك أي دليل، لذلك تقوم الشرطة بفحوصات الشرج لمحاولة تفتيق شيء لهم".<sup>45</sup>

تحدثت غيدا فرنجية، محامية تعاملت مع عدة اعتقالات بتهمة المثلية، عن عملية إجراء فحوص الشرج في لبنان: "عادة ما ينحني الشخص إلى الأسفل. إنها فحوصات بصرية، أو في بعض الحالات، يدخل الأطباء إصبعًا، أحيانا مع مزلق، وأحيانا من دونه. في بعض الأحيان يصورون فتحة الشرج".<sup>46</sup>

<sup>40</sup> هيومن رايتس ووتش، "مصر - احتجاز 7 أشخاص لمزاعم بالسلوك الجنسي المثلي"، 9 سبتمبر/أيلول 2014. <https://www.hrw.org/ar/news/2014/09/10/255148>

<sup>41</sup> هيومن رايتس ووتش "جزء من عملنا: إساءة معاملة وتعذيب الفئات المستضعفة في مخافر الشرطة اللبنانية"، 26 يونيو/حزيران 2013.

[https://www.hrw.org/sites/default/files/reports/lebanon0613ar\\_ForUpload.pdf](https://www.hrw.org/sites/default/files/reports/lebanon0613ar_ForUpload.pdf)

<sup>42</sup> مقابلة هيومن رايتس ووتش مع الطبيب سامي القواس، بيروت، 30 مارس/آذار 2016، والطبيب حسين شحور، بيروت، 1 أبريل/نيسان 2016.

<sup>43</sup> انظر:

Nizar Saghie in cooperation with Helem, "Homosexuals in the Penal Code," October 2009, in Doctor Wahid Al Farchichi and Professor Nizam Saghyhiyeh, Homosexual Relations in the Penal Codes: General Study Regarding the Laws in the Arab Countries with a Report on Lebanon and Tunisia, <http://daleel-madani.org/sites/default/files/HelemStudy.pdf> (تم الاطلاع في 20 يونيو/حزيران 2014).

<sup>44</sup> هيومن رايتس ووتش "جزء من عملنا: إساءة معاملة وتعذيب الفئات المستضعفة في مخافر الشرطة اللبنانية"، 26 يونيو/حزيران 2013،

[https://www.hrw.org/sites/default/files/reports/lebanon0613ar\\_ForUpload.pdf](https://www.hrw.org/sites/default/files/reports/lebanon0613ar_ForUpload.pdf)، ص 23-26.

<sup>45</sup> مقابلة هيومن رايتس ووتش مع كارول أبي غانم، بيروت، 29 مارس/آذار 2016.

<sup>46</sup> مقابلة هيومن رايتس ووتش مع غيدا فرنجية، بيروت، 1 أبريل/نيسان 2016.

أوضح الدكتور سامي القواس، طبيب شرعي أجرى فحوصات الشرج:

أنا أجري فحصا خارجيا فقط. يضع بعض الأطباء إصبعهم لمعرفة ما إذا كانت عضلة الشرج ضيقة أو فضفاضة. سمعت أيضا أن الجيل الأكبر سنا [من الأطباء] يستخدم أدوات.<sup>47</sup>

بدأت حملة واسعة ضد الفحوص الشرجية القسرية في لبنان بعد أن اعتقلت الشرطة 3 رجال في أبريل/نيسان 2012 لمجرد أنهم "يبدون كإناث"، وفقا لمحاميهم.<sup>48</sup> كانت المحامية في مركز الشرطة عندما أجريت فحوصات الشرج. غضبت تجاه هذه الممارسة التعسفية، فنظمت هي ونشطاء آخرون مؤتمرا في مايو/أيار 2012 للفت الانتباه إلى وجود فحوص الشرج القسرية. حضر المؤتمر عدد من الخبراء المختصين بالطب الشرعي.

نشرت المفكرة القانونية شهادة أحد الضحايا، الذين وصفوا كيف أن الطبيب لعب دور المحقق، وسعى لانتزاع اعتراف:

قال لي [الطبيب] إنه سوف يكشف علي لمعرفة اذا كنت أمارس اللواط، وسألني اذا كنت قد مارست اللواط سابقا فأجبت بالنفي. قال لي: "اذا قلت انك لم تمارس اللواط وتبين العكس من الكشف، فسوف يكون العقاب بحقك أقسى".<sup>49</sup>

وصف الضحية عملية الفحص الشرجي، والتي كانت في هذه الحالة قيام الطبيب بمراقبة شرحه أثناء شد العضلة العاصرة:

بعد ان سألني ما إذا كنت قد مارست اللواط من قبل، طلب مني أن اخلع ثيابي، ثم قال لي: طبّ شدّ.. ودلني كيف أمسك بمؤخرتي وأشدّها لفتحها واطهار الشرج. وقد قمت بما طلبه لكنه أردف بعصبية: "يلا شدّ". ثم أخذ صورتين لشرجي. كان يضع قفازات ولم يلمسني ابدا باستثناء مرة واحدة ليؤشر لي من اين اضع يدي للشدّ. بعد ان اخذ الصور، نظر الى الحاسوب، فسألته ماذا تبين له، اجاب انه سوف يرى لاحقا...

<sup>47</sup> عديد من الناشطين اللبنانيين استخدم عبارة "فحص البيضة" لوصف فحوص الشرج، وقال عديد منهم لـ هيومن رايتس ووتش إن الاختبار تضمن إدخال الأطباء "جسم على شكل بيضة" في فتحة شرج الضحية. ولكن يبدو أنها ليست الحالة هنا. قال الطبيب الشرعي القواس وكذلك غيدا فرنجية لـ هيومن رايتس ووتش إنهما لم يكونا على علم بأي حالات في لبنان استخدم فيها الأطباء جسم على شكل بيضة لإجراء الاختبارات. مقابلات هيومن رايتس ووتش مع الطبيب سامي القواس، بيروت، 30 مارس/أذار 2016، الطبيب حسين شحور، بيروت، 1 أبريل/نيسان 2016، وغيدا فرنجية، بيروت، 1 أبريل/نيسان 2016.

<sup>48</sup> مقابلة هيومن رايتس ووتش مع غيدا فرنجية، بيروت، 1 أبريل/نيسان 2016.

<sup>49</sup> "شهادات أطباء وضحايا"، المفكرة القانونية، مايو/أيار 2012. <http://www.legal-agenda.com/article.php?id=142&folder=articles&lang=ar> (تم الاطلاع في 8 أبريل/نيسان 2016).

لقد شعرت أن هذا الفحص مهين ومذل لأن شخصا يلمس جسدي وينتهك خصوصيتي.<sup>50</sup>

تحت الضغط للرد على ادعاءات سوء المعاملة، أصدر المدعي العام، سعيد ميرزا، بياناً في 9 يوليو/تموز 2012، زعم استلزام الفحوصات موافقة المتهم، ولكنه في الحقيقة هدد صراحة كل من يرفض بالعقوبات الجنائية :

نطلب من النيابة العامة في حالة الاشتباه بواقعة مثلي الجنس إعطاء التعليمات الواضحة للطبيب المختص وعناصر الضابطة العدلية بأن ينفذوا هذا الإجراء بموافقة المشتبه فيه ووفقاً لقواعد الأصول الطبية بشكل لا يفضي الى ضرر هام. وفي حال رفض المشتبه فيه الإذعان لهذا الإجراء، إفهامه أنه يستخلص من رفضه قرينة على صحة الواقعة المطلوب إثباتها.<sup>51</sup>

نفّذت الشرطة حملة اعتقال جماعي لـ 36 رجلاً في أغسطس/آب 2012، وأخضعوا لفحوصات الشرج للحصول على أدلة على السلوك المثلي.<sup>52</sup> رداً على ذلك، أطلقت المفكرة القانونية حملة وصفت فحوص الشرج بـ "فحوصات العار"، ودعت إلى وضع حد لهذه الممارسة. نظّمت "حلم"، منظمة حقوق المثليين، بالشراكة مع المفكرة القانونية، اعتصامات أمام نقابة أطباء لبنان ووزارة العدل. أوضح طارق زيدان، أحد النشطاء المشاركين في الحملة: "نسميها "فحوصات الاغتصاب"، لأنها تغتصب وتنتهك الأشخاص رغماً عن إرادتهم".<sup>53</sup>

رداً على ذلك، أصدر الدكتور شرف أبو شرف، رئيس نقابة أطباء لبنان تعميماً في 7 أغسطس/آب 2012، داعياً إلى وضع حد لهذا الإجراء.<sup>54</sup> من نص التعميم:

من الثابت علمياً أن هذا الإجراء لا يتصف حتى بالفحص التجريبي، ولا يعطي النتيجة المطلوبة ويشكل انتهاكاً جسيماً لحقوق الأشخاص الذين يتم إخضاعهم له من دون

<sup>50</sup> السابق.

<sup>51</sup> تعميم، سعيد ميرزا، النائب العام لدى محكمة التمييز، 9 يوليو/تموز 2012، <http://www.legal-agenda.com/images/legalnews/1344350673-jpg> (تم الاطلاع في 8 أبريل/نيسان 2016).

<sup>52</sup> أنظر: هيومن رايتس ووتش، "جزء من عملنا: إساءة معاملة وتعذيب الفئات المستضعفة في مخافر الشرطة اللبنانية"، 26 يونيو/حزيران 2013، [https://www.hrw.org/sites/default/files/reports/lebanon0613ar\\_ForUpload.pdf](https://www.hrw.org/sites/default/files/reports/lebanon0613ar_ForUpload.pdf)، و"فليوقف لبنان فحوصات العار"، 10 أغسطس/آب 2012، <https://www.hrw.org/ar/news/2012/08/10/247206>.

<sup>53</sup> مقابلة هيومن رايتس ووتش عبر الهاتف مع طارق زيدان، 11 مارس/آذار 2016.

<sup>54</sup> معظم الأطباء في لبنان هم أعضاء في نقابة أطباء لبنان، ولكن هناك جمعية طبية مستقلة مقرها في طرابلس، لم تصدر مثل هذا التوجيه. ومن غير الواضح ما إذا كان الأطباء في طرابلس يستمرون في إجراء فحوص شرجية قسرية.

موافقتهم، وممارسة مهينة ومحطة من قدرهم وتعذيباً بمفهوم "معاهدة مناهضة التعذيب".<sup>55</sup>

طلب التعميم كذلك من جميع الأطباء "عدم القيام بأي إجراء من هذا النوع تحت طائلة الملاحقة المسلكية".<sup>56</sup>

بعد ضغط شعبي كبير على وزارة العدل لإضفاء الطابع المؤسسي على الحظر المفروض على الفحوص الشرجية، أصدر وزير العدل شكيب قرطباوي بلاغاً موجهاً إلى النائب العام في 11 أغسطس/آب 2012، وطلب منه أن يصدر توجيهها لإنهاء الفحوصات تماماً. قال قرطباوي لـ "بي بي سي": "من وجهة نظر إنسانية، هذا أمر غير مقبول مطلقاً".<sup>57</sup>

بحسب تقارير، وجّه المدعي العام التمييزي الجديد، سمير حمود، رسالة الوزير إلى النيابة العامة في جميع أنحاء البلاد، دون إصدار تعميم ملزم.<sup>58</sup> النيابة العامة مستقلة عن وزارة العدل. قال ناشطون حقوقيون لـ هيومن رايتس ووتش إنه لا يمكن منع النيابة العامة من الأمر بالفحوصات إلا بطلب من المدعي العام التمييزي.<sup>59</sup>

بالفعل، لم يضع تعميم نقابة الأطباء واتصالات وزارة العدل حداً نهائياً لفحوصات الشرج. أُلقت الشرطة القبض على 5 رجال في منزل خاص، من بينهم لاجئان سوريان في يناير/كانون الثاني 2014. طلب منهما محقق يبدو أنه التزم بتعليمات المدعي العام الخضوع للفحوصات. رفض الرجلان في البداية، "إلا أن المحقق أعلمهما أن اعتراضهما هذا سيستخدم كإثبات على أن هناك أمراً ما يريدان إخفاءه".<sup>60</sup> كتبت المفكرة القانونية أن الطبيب عندما وصل إلى مركز قوى الأمن الداخلي في المصيطبة، "شرع بالفحوصات الشرجية، دون أن يعرف عن نفسه أو عن صفته أو اسمه، ودون أن يتأكد من موافقة الأشخاص على إجراء الفحص".<sup>61</sup>

في شهادة فيديو سجلتها المفكرة القانونية، قال يزيد، أحد الرجال السوريين:

قال [المحقق] لنا إنهم كانوا في طريقهم لجلب الطبيب الشرعي لفحصنا. قلنا: "لا، لا نريد ذلك". ثم قال: "هذا سيثبت أنكم فعلتم شيئاً". وأخيراً، كان علينا أن نخضع لفحص الطب الشرعي كيلا نُسجن. ...

<sup>55</sup> "نقيب الأطباء يوقف «فحص المثلية» والنيابة العامة التمييزية تشرّعه"، جريدة الأخبار، 8 أغسطس/آب 2012، <http://www.al-akhbar.com/node/99597> (تم الاطلاع في 25 أبريل/نيسان 2016).

<sup>56</sup> السابق.

<sup>57</sup> انظر:

"Outraged Lebanese demand end to anal exams on gay men," BBC News, August 8, 2012, <http://www.bbc.com/news/world-middle-east-19166156> (تم الاطلاع في 6 أبريل/نيسان 2016).

<sup>58</sup> مقابلة هيومن رايتس ووتش مع غيدا فرنجية، المفكرة القانونية، بيروت، 1 أبريل/نيسان 2016.

<sup>59</sup> مقابلات هيومن رايتس ووتش مع جورج قزي، المؤسسة العربية للحريات والمساواة، بيروت، 30 مارس/آذار 2016، وغيدا فرنجية، المفكرة القانونية، بيروت، 1 أبريل/نيسان 2016.

<sup>60</sup> سارة ونسا، "لبنان جمهورية العار: القانون والطب مجرد أدوات للإذلال والتخويف"، المفكرة القانونية، 29 يوليو/تموز 2014، <http://www.legal-agenda.com/article.php?id=788&lang=ar> (تم الاطلاع في 31 مارس/آذار 2016).

<sup>61</sup> السابق.

كان الفحص سيئاً للغاية. حتى الطبيب شعر بعدم الراحة أثناء الفحص... طلب مني أن أخلع ملابسني. فعلت ذلك، وفحصنا باليد.62

قال صديقه عاصم، لاجئ سوري أيضا:

جرحت كرامتنا ومشاعرنا حقا في هذا البلد. حتى طريقة الفحص كانت وحشية جدا وقبيحة. كان الطبيب مرتبكا جدا. طلبنا منه الرحمة. طلبت منه أن يرحمنا لأنه ليس من السهل أن يتم فحصنا على هذا النحو. لم يستجب لي وقال، "فقط دعني أفحصك". فتح عناصر أمن من حبيش الباب [بينما كنت أفحص]. نظروا إلينا بطريقة مختلفة وسيئة للغاية، لأننا سوريين أكثر من كوننا مثلي الجنس. كان التحقيق معنا بشعا جدا.63

أظهرت التقارير الطبية أن الاختبارات كانت "سلبية"، وأفادت: لا آثار لتكوم أو تمزق أو احمرار في أو حول منطقة الشرج، كما أنه ليس هناك من شكل قمعي، العصارة الشرجية تعمل بشكل طبيعي. خلاصة الموضوع: ليس هناك من آثار حالياً تدل على حدوث لواط".64

أطلق سراح الرجال الخمسة مؤقتا بعد 4 أيام من الاعتقال قبل توجيه الاتهام.65 في مارس/آذار 2014، أسقط المدعي العام التهم المنسوبة إليهم لعدم كفاية الأدلة، وأعيد توطين السوريين الاثنين في نهاية المطاف في بلد ثالث.66

قدمت المفكرة القانونية شكوى إلى نقابة الأطباء ضد الطبيب الذي أجرى الاختبارات. وجّه رئيس نقابة الأطباء ردا مشيرا إلى أنه حُقق مع الطبيب ووافق على عدم إجراء مثل هذه الفحوصات في المستقبل.67

استمرت فحوصات الشرج أو التهديد باستخدامها في لبنان خلال عامي 2014 و2015، رغم أن ناشطين حقوقيين في بيروت أفادوا أن عدد الفحوصات تضاعف، وربما يرجع ذلك إلى أن بعض الأطباء والمدعين العامين احترموا التعاميم التي صدرت عام 2012.68 قال جورج قزي من "المؤسسة العربية للحريات

62 شهادة فيديو لعاصم، 2014، سجلتها المفكرة القانونية، <https://www.youtube.com/watch?v=-X6EHeGR-wk> (تم الاطلاع في 8 أبريل/نيسان 2016).

63 السابق.

64 سارة ونساء، "لبنان جمهورية العار: القانون والطب مجرد أدوات للإذلال والتخويف"، المفكرة القانونية، 29 يوليو/تموز 2014، <http://www.legal-agenda.com/article.php?id=788&lang=ar>.

65 مقابلتنا هيومن رايتس ووتش مع يزيد وعاصم، بيروت، 27 فبراير/شباط 2014.

66 مراسلات بريد الكتروني من غيدا فرنجية إلى هيومن رايتس ووتش، 22 يونيو/حزيران 2016.

67 "نقابة الأطباء في بيروت تؤكد على موقفها الرافض من اجراء الفحوصات الشرجية"، المفكرة القانونية، أغسطس/آب 2014، <http://legal-agenda.com/newsarticle.php?id=765&folder=legalnews&lang=ar>.

68 قالت غنوة سمحات، المديرية التنفيذية لـ "جمعية حلم" لـ هيومن رايتس ووتش: "تستخدمه مراكز الشرطة بمثابة التهديد لحمل الناس على الاعتراف، بالتالي هي لا تزال تُستخدم". أكد

جورج قزي أيضا: "الشرطة لا تزال تهدد: اعترف بذلك، أو علينا أن نجري فحوص الشرج. والضحايا خائفون، لأنه اغتصاب". مقابلتنا هيومن رايتس ووتش مع غنوة سمحات، بيروت، 29 مارس/آذار 2016، وجورج قزي، بيروت، 30 مارس/آذار، 2016. في حالة في عام 2014، قامت مخبرات الجيش، التي ليس لها صلاحية تنفيذ أجزاء قانون العقوبات التي تتعامل مع السلوك الجنسي، باحتجاز واستجواب شاب حول حياته الجنسية لمدة 6 ساعات، وهددوا بإخضاعه لفحص شرج. كان معصوب العينين أثناء الاستجواب. "ست ساعات عند المخبرات اللبنانية

والمساواة" إنه كان على علم بحالة واحدة على الأقل عام 2014، حيث طلب المدعي العام فحص شرطي، لكن الطبيب الذي طلب منه ذلك رفض.<sup>69</sup> لكن بعض عناصر قوى الأمن الداخلي، قوات الشرطة الرئيسية في لبنان، يجهلون أمر التعميم من أساسه على ما يبدو.<sup>70</sup>

قال الدكتور سامي القواس، أخصائي الطب الشرعي في بيروت لـ هيومن رايتس ووتش إن الشرطة لا تزال تدعوه لإجراء الفحوص، وإنه أجرى هذه الفحوص حتى عام 2015.<sup>71</sup> قال القواس إنه أجرى الفحوص بموافقة المرضى، والذي يعتقد أنه يتفق مع تعميم نقابة الأطباء.<sup>72</sup> ومع ذلك، فإن التعميم في الواقع لا يستثني الحالات التي "يوافق" فيها المعتقلون. فمن المحتمل أن المعتقلين لدى الشرطة يوافقون خوفاً من أن يُستخدم رفض الخضوع للفحوص كدليل ضدهم، ولا يمكن بذلك النظر إلى أنهم وافقوا على الخضوع لهذه الفحوص.

حتى الانخفاض في استخدام فحوص الشرح لا يعني أن مثليي الجنس من الرجال والنساء والمتحولين جنسياً في لبنان هم في مأمن من التعذيب. وثقت المفكرة القانونية و"حلم" مدامة قوى الأمن الداخلي "حمام الأغا" في أغسطس/آب 2014، حيث اعتقل 28 رجلاً ورغم أنهم لم يخضعوا لفحوص الشرح، أفاد عدد من الضحايا أن عناصر قوى الأمن الداخلي عرضوهم لأشكال أخرى من التعذيب، بما في ذلك ربط يدي الضحية خلف ظهره أثناء ضربه على أخصص قدميه، وضرب الضحايا بالعصي الخشبية، وإجبارهم على المشي على أربع، ووضع أكياس على رؤوسهم. أجبرت الشرطة أيضاً الرجال على اختبارات قسرية لفيروس نقص المناعة البشرية والمخدرات.<sup>73</sup>

اعتقل الأمن العام اللبناني (الشرطة المسؤولة عن الهجرة) حامد (31 عاماً)، لاجئ سوري وطالب في بيروت، في يوليو/تموز 2015، عندما ذهب للحصول على تصريح إقامة. طلب أحد الضباط رؤية هاتفه ووجد صورة حميمة لحامد وشريكه الذكر. اعتقله ضباط الأمن العام على الفور... قال حامد إن ضباط الأمن العام عذبوه وهددوه بفحص الشرح، من أجل انتزاع اعتراف. وكتب في شهادة خطية:

كان [المحقق] يصرخ في وجهي: "منذ متى وأنت لوطي؟" قلت للمحقق كنت هناك للحصول على تصريح الإقامة، وليس للرد على أسئلة حول حياتي الشخصية. غضب المحقق جدا وقال إنني لن أصادر المبنى. أدارني لمواجهة الجدار، وقيد يدي وجلدني بسوط مصنوع من الكابلات الكهربائية. أحضر الموظفين الآخرين، وضربوا سوية،

للكشف عن جريمة: "هل تفضل النساء أم الرجال؟"، المفكرة القانونية، 15 يوليو/تموز 2014 <http://legal-agenda.com/newsarticle.php?id=734&lang=ar> (تم الاطلاع في 8 أبريل/نيسان 2016).

<sup>69</sup> مقابلة هيومن رايتس ووتش مع جورج قزي، بيروت، 30 مارس/أذار 2016.

<sup>70</sup> قال جورج قزي إنه عندما حظرت وزارة العدل فحوص الشرح القسرية، لم تقم "قوى الأمن الداخلي أبداً بإصدار بيان أو رد في أي شكل من الأشكال. قال عقيد في حبيش، "في حمام الأغا إنه حتى لو لم يعترفوا، يمكننا أن نجبرهم على فحص الشرح". صدمه ما سمع عن بيان [وزارة العدل] عندما أخبرناه عنه". مقابلة هيومن رايتس ووتش مع جورج قزي، بيروت، 30 مارس/أذار 2016

<sup>71</sup> قدم الطبيب القواس لـ هيومن رايتس ووتش نسخة من التقرير الطبي للفحص الشرطي الأخير الذي أجري في 14 يوليو/تموز 2015. الطبيب سامي القواس، "تقرير الطب الشرعي بشأن السيد ..... (حجب الاسم)، في الملف لدى هيومن رايتس ووتش.

<sup>72</sup> مقابلة هيومن رايتس ووتش مع الدكتور سامي القواس، بيروت، 30 مارس/أذار 2016.

<sup>73</sup> "مداهمة حمام الأغا، مداهمة من زمان آخر"، المفكرة القانونية وحلم، 20 أيار/مايو 2015، <http://www.legal-agenda.com/article.php?id=1120&lang=ar> (تم الاطلاع في 20 يوليو/تموز 2016).

ركلوني وصفعوني، بينما كانوا يشتمونني بسبب توجهي الجنسي...  
ثم أدخل المحققون معتقلاً آخرًا وقالوا لي "سيضاجعك"، وأنه يجب أن أخلع ملابسني  
وأنتظر في الحمام. نفذت أوامرهم وانتظرت، ولكن لم يأت أحد...

في هذه المرحلة، بدأ المحققون بتفتيش جسدي وأمتعتي. وقالوا إنهم سيُجرون فحوص  
تعاطي المخدرات والإيدز وإني سأجبر على الخضوع لفحص [شرجي]. صاغ  
المحققون تقرير التحقيق وطلبوا توقيعي، لكنني لم أعط فرصة قراءتها أو مراجعتها.  
وقعت عليها على أمل أن يتوقف الضرب.<sup>74</sup>

لم يخضع حامد لفحص الشرج، رغم التهديدات به، إلا أن الشرطة أخضعتة لاختبار فيروس نقص المناعة  
البشرية دون موافقته. وُجّهت له تهمة "المجامعة على خلاف الطبيعة"، وأفرج عنه بكفالة بمساعدة محام.  
غادر حامد لبنان لإعادة التوطين في بلد ثالث قبل إحالة قضيته للمحاكمة.<sup>75</sup>

شادي، لاجئ سوري مثلي، قال لـ هيومن رايتس ووتش إن عناصر مخابرات الجيش ألقوا القبض عليه  
وعذبه في فبراير/شباط 2016. اعتقل العناصر شادي في منزله بجونيه، ثم نُقل إلى فرع المخابرات في  
صربا، قرب جونيه. قال شادي إن العناصر هناك ضربوه بالعصي الكهربائية وبطرق أخرى في محاولة  
لانتراع اعترافات حول السلوك المثلي المزعوم. ثم أخذوه إلى سجن الريحانية التابع للشرطة العسكرية،  
حيث أخذ العناصر إلى غرفة وطلبوا منه خلع ملابسيه.

تم تكبيل يديّ شادي وقيل له ان ينحني في مواجهة الحائط وهو عار، بينما استعد عنصر لإدخال عصا خشبية  
في شرجه. وقال العنصر لشادي: "سأدخل هذه في شرجك لتحديد عدد المرات التي مارست الجنس فيها".  
يشير ذلك إلى أن هذا النوع من التعذيب قد يكون مستوحى من استخدام لبنان لفحوص الشرج القسرية. وفقا  
لشادي، أدخل الضابط العصا الخشبية في شرجه، فأخذ شادي يصرخ من الألم وتوسله بأن يتوقف. قال إن  
الضابط أجاب: "لم تدخل العصا بسهولة، وهذا يعني أنه تمت مضاجعتك بضع مرات فقط".<sup>76</sup>

خلال المراجعة الدورية في مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة عام 2011، وافق لبنان على التوصية بـ  
"تجريم كل أشكال التعذيب وسوء المعاملة"، ما يعني أن الأمر بإجراء الفحوص الشرجية أو تنفيذها يواجه  
عقوبات جنائية.<sup>77</sup> ومع ذلك، فإن المادة 401 من قانون العقوبات اللبناني لا تزال أقل من أن تلبّي التزامات لبنان  
بموجب "اتفاقية مناهضة التعذيب" لأنها لا تنطبق على الأشكال غير المادية من التعذيب مثل التعذيب النفسي أو

<sup>74</sup> شهادة أعدّها حامد (اسم مستعار)، 31 يوليو/تموز 2015، في الملف لدى هيومن رايتس ووتش.

<sup>75</sup> السابق.

<sup>76</sup> مقابلة هيومن رايتس ووتش مع شادي (اسم مستعار)، بيروت، 11 مارس/أذار 2016.

<sup>77</sup> مجلس حقوق الإنسان، تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل، لبنان، <https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/G11/102/11/PDF/G1110211.pdf?OpenElement>

الذهني، ولا تغطي الحالات التي يكون فيها التعذيب مستخدماً لأهداف أخرى غير الحصول على الاعترافات.<sup>78</sup> قالت الحكومة اللبنانية في تقريرها لعام 2016 إلى لجنة مناهضة التعذيب إنها اتخذت خطوات لـ "إعادة هيكلة مصلحة الطب الشرعي وذلك في إطار تفعيل جهود الدولة في مجال مكافحة التعذيب والوقاية منه".<sup>79</sup>

## تونس

تعاقب المادة 230 من "المجلة الجزائية" التونسية" (قانون العقوبات)، التي يعود تاريخها إلى عهد الاستعمار الفرنسي، "اللواط والمساخنة" بما يصل إلى 3 سنوات في السجن.<sup>80</sup> أُلقت العديد من القضايا البارزة الأخيرة الضوء على قانون اللواط في تونس واستخدام الفحوص الشرجية القسرية، رغم أن نشطاء حقوق المثليين في تونس قالوا لـ هيومن رايتس ووتش إنه تم توثيق الاعتقالات وفحوص الشرج القسرية لسنوات عديدة.<sup>81</sup> عندما تعتقل الشرطة الرجال المشتبه بهم بممارسة الجنس الشرجي، فهي تطلب أمراً من المحكمة لإجراء فحص الشرج، ثم تأخذ المتهم إلى الطبيب الشرعي.<sup>82</sup> في الحالات الأخيرة، طلب الأطباء "موافقة" من المتهم، ولكن في كثير من الأحيان شرعوا في إجراء الفحوص دونها، كما هو مبين أدناه. تُسَلَّم النتائج إلى الشرطة وتستخدم بوصفها عنصراً أساسياً في المحاكمات. بدر بعبو، رئيس جمعية "دمج" التونسية لحقوق المثليين/ات وذوي التفضيل الجنسي المزدوج ومتحولي/ات النوع الاجتماعي، قال لـ هيومن رايتس ووتش إنه حلل 34 حالة ممارسة جنس شرجي بالتراضي بين عامي 2008 و2015، وأنه في جميع الحالات تقريباً – الاستثناء الوحيد كان عندما يضبط الشهود الرجال أثناء ممارسة الجنس – خضع المتهمون لفحوص الشرج القسرية. قال إنه في كثير من الأحيان، بسبب غياب أدلة أخرى غير الإشاعات، تصبح "تقارير الفحوص الطبية عنصراً أساسياً في الحجة عليهم في القضايا المعروضة على المحاكم".<sup>83</sup>

يجري الأطباء الفحوص بإدخال أصابعهم بالضحايا. وصف 4 ضحايا في مقابلات فردية مع هيومن رايتس ووتش أيضاً استخدام أنبوب يدخل في فتحة الشرج، بعد إدخال الإصبع، رغم أن طبيباً على دراية باستخدام فحوص الشرج في تونس نفى استخدام أي أداة.<sup>84</sup>

<sup>78</sup> قانون العقوبات اللبناني، [https://www.unodc.org/res/cld/document/lebanon-penal-code\\_html/Lebanon\\_Penal\\_Code\\_1943.pdf](https://www.unodc.org/res/cld/document/lebanon-penal-code_html/Lebanon_Penal_Code_1943.pdf) (تم الاطلاع في 25 مايو/أيار 2016) المادة 401.

<sup>79</sup> الجمهورية اللبنانية، "تقرير وطني مقدم وفقاً للمادة 5 من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان 21/16" مجلس حقوق الإنسان، 25 سبتمبر/أيلول 2015، <http://www.upr-> [lebanon.org/wp-content/uploads/2015/10/G1519758.pdf](http://www.unodc.org/wp-content/uploads/2015/10/G1519758.pdf)

<sup>80</sup> الجمهورية التونسية، "المجلة الجزائية" (قانون العقوبات)، [http://www.e-justice.tn/fileadmin/fichiers\\_site\\_arabe/codes\\_juridiques/code\\_penal\\_12\\_07\\_2010.pdf](http://www.e-justice.tn/fileadmin/fichiers_site_arabe/codes_juridiques/code_penal_12_07_2010.pdf) (تم الاطلاع في 22 أبريل/نيسان 2016). بداية، أدخل قانون "اللواط" من قبل المستعمرين الفرنسيين في 1913، وتمت المحافظة عليه عند مراجعة معظم مواد المجلة الجزائية عام 1964 بعد الاستقلال.

<sup>81</sup> في حالة سابقة معروفة، اعتقل منير بعتور، سياسي معارض، بتهمة اللواط وتعرض لفحص الشرج عام 2013. انظر أيضاً: Tristan Dreisbach, "Politician Arrested for Sodomy Subjected to Invasive Examination," Tunisia Live, April 19, 2013, <http://www.tunisia-live.net/2013/04/19/politician-arrested-on-sodomy-charges-remains-in-jail/#sthash.g1zcpbaD.dpuf> (تم الاطلاع في 22 أبريل/نيسان 2016).

<sup>82</sup> حُكِمَ على بعتور بالسجن 3 سنوات. <sup>83</sup> مقابلة هيومن رايتس ووتش مع بدر بعبو، "دمج" في اتصال هاتفي، 25 أبريل/نيسان 2016. ومع ذلك، قال بعبو إن الشرطة أحياناً تأخذ المتهم لفحوص الشرج أولاً وتطلب أمراً من المحكمة في وقت لاحق.

<sup>83</sup> مقابلة هيومن رايتس ووتش مع بدر بعبو، "دمج"، تونس، 15 فبراير/شباط 2016. وفي اتصال هاتفي في 25 أبريل/نيسان 2016.

<sup>84</sup> مقابلة هيومن رايتس ووتش مع طبيب شرعي، تونس، فبراير/شباط 2016، حُجِبَ المكان والتاريخ بناءً على طلب الطبيب.

كان مروان (22 عاما)، طالب يعمل خلال دراسته لإعالة نفسه في متجر للملابس في سوسة، على بعد 120 كيلومترا جنوب تونس العاصمة. استدعته شرطة حمام سوسة، وهي بلدة مجاورة، في 6 سبتمبر/أيلول 2015، لاستجوابه كشاهد بعد العثور على رقم هاتفه في هاتف رجل قتل قبل أسبوع. ثم بدأت الشرطة التحقيق معه حول علاقة جنسية مفترضة له مع القتيل. قال مروان لـ هيومن رايتس ووتش: بدأوا بلطم وجهي، كثيرا منهم. قالوا: "إن لم تتحدث سنستخدم وسائل أخرى. سنجعلك تجلس على زجاجة "فانتا". وهددوا: "سنعتدي عليك، سنغتصبك".<sup>85</sup>

قال مروان لـ هيومن رايتس ووتش، إنه تحت تهديد التعذيب "اخترعتُ قصة عن علاقتي مع هذا الرجل". سجنته الشرطة قبل توجيه الاتهام. قال مروان إنه بعد يومين من الاستجواب الأول، اقتادته الشرطة إلى مستشفى فرحات حشاد في سوسة، وأتت به إلى غرفة الفحص، حيث قال له الطبيب إنه سيفحصه لإيجاد "السائل المنوي من الرجل الذي قُتل". قال مروان لـ هيومن رايتس ووتش:

طلب مني الطبيب التعري الكامل والجلوس على طاولة الفحص. طلب مني الانحناء. لم تكن الشرطة في الغرفة. كانت هناك متدربتان. وضع الطبيب إصبعه داخلي. حرك إصبعه بشكل دائري. كانت المرأتان تراقبان.<sup>86</sup>

وصف مروان لـ هيومن رايتس ووتش التأثير النفسي للفحص:

كان فحص الشرج صعبا جسديا وعاطفيا. كان مؤلما جسديا أن يضع الطبيب أصابعه داخلي. وعاطفيا، شعرت وكأن ليس لدي أي حقوق في تونس.<sup>87</sup>

إلا أن الطبيب لم يبلغ مروان "نتائج" الفحص، كما لم يبلغه أن الفحص سيستخدم في الواقع ضده في المحكمة كدليل عام على سلوكه المثلي.

راجعت هيومن رايتس ووتش تقرير الطب الشرعي، الذي بيّن فيه الطبيب أنه وجد "العضلة العاصرة الشرجية غير منشطة وغياب علامات واضحة لصدمة اختراق الشرج". خلص إلى أن "الإصابات التشريحية متوافقة مع هذه اختراق شرح اعتيادي".<sup>88</sup>

<sup>85</sup> مقابلة هيومن رايتس ووتش مع مروان (اسم مستعار)، تونس، 16 فبراير/شباط 2016.

<sup>86</sup> السابق.

<sup>87</sup> السابق.

<sup>88</sup> تقرير الطب الشرعي، في الملف لدى هيومن رايتس ووتش.

استند القاضي على تقرير الطب الشرعي وكذلك اعتراف مروان بالإكراه كدليل للحكم عليه بالسجن سنة في 22 سبتمبر/أيلول 2015.<sup>89</sup> في 17 يناير/كانون الثاني، خفضت محكمة الاستئناف في سوسة الحكم إلى شهرين، كان مروان قضاهما، وغرامة 300 دينار (145 دولار).

دفعت حالة مروان إلى احتجاج جماعات حقوق المثليين وغيرها من منظمات حقوق الإنسان في تونس ودوليا. أطلقت منظمًا حقوق المثليين "شمس" و"دمج" حملات تدعو إلى وضع حد لفحوص الشرج القسرية ووقف تجريم السلوك الجنسي المثلي بالتراضي.<sup>90</sup> حتى وزير العدل تحدث عن دعمه لإنهاء التجريم.<sup>91</sup> (عزله رئيس الحكومة بعد شهر واحد، لأسباب لا علاقة لها بموقفه من حقوق المثليين على ما يبدو).

ومع ذلك، اعتمدت الشرطة مرة أخرى في ديسمبر/كانون الأول فحوص الشرج القسرية بعد القبض على 6 طلاب في جامعة القيروان للاشتباه بأنهم مثليون. استجوبتهم الشرطة، واحتجزتهم في مركز تابع لشرطة القيروان، واقتادتهم إلى مستشفى ابن الجزار في القيروان، صباح اليوم التالي لإجراء فحوص شرجية قسرية.

قابلت هيومن رايتس ووتش 4 من الطلبة تحدثوا عن تجربتهم. قدم الأربعة تفاصيل مماثلة فيما يتعلق بفحص الشرج. وقالوا إن الطبيب طلب منهم الانحناء على طاولة الفحص، بوضعية الصلاة الإسلامية. قالوا إنه أدخل إصبعًا واحدًا في الشرج. قالوا إنه أدخل أيضا أنبوبًا شفافًا رقيقًا وطويلاً بحجم القلم، للبحث عن السائل المنوي على ما يبدو.<sup>92</sup>

قال عمار، أحد الطلاب، إن الشرطة ضربته بعد أن رفض الفحص الشرجي:

كنت أول من دخل غرفة الطبيب. سألت الطبيب: ما هو الفحص؟ قال: "إنه مثل فحص المرأة، مشابه لفحص العذرية".

قلت: لا، لن أخضع لهذا الفحص. صرخ الشرطي في وجهي، وقال "احترم الطبيب!" قلت أنا احترم الطبيب، ولكن أرفض الفحص". طلب مني الشرطي كتابة أنني أرفض الفحص فكتبت ذلك.

ثم أخذني الشرطي خارجا إلى حديقة صغيرة. ضربني. صفعني على وجهه ولكمني على الكتف، وقال: "سوف تخضع للفحص". لم يرانا الطبيب، ولكن كان يعرف أنني

<sup>89</sup> الحكم في الملف لدى هيومن رايتس ووتش.  
<sup>90</sup> انظر:

« Tunisie : des associations de défense LGBT dénoncent 'les tests de la honte.' » MYTF1 News, September 23, 2015, <http://ici.tf1.fr/monde/afrique/tunisie-des-associations-de-defense-lgbt-dennoncent-les-tests-8661238.html> (تم الاطلاع في 3 يونيو/حزيران 2016).  
Scott Long, "Anusbook. Be connected. Be discovered.", A Paper Bird (blog), September 28, 2015, <https://paper-bird.net/2015/09/28/anusbook-forensic-exams-tunisia/> (تم الاطلاع في 19 يونيو/حزيران 2016).

<sup>91</sup> منظمة العفو الدولية، "تحدي محرّمات رُهاب المثلية في تونس": سبتمبر/أيلول 2015. <https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2015/09/challenging-tunisia/>

<sup>92</sup> مقابلات هيومن رايتس ووتش مع عمار ووسيم ومهدي (أسماء مستعارة)، تونس، 15 فبراير/شباط 2016، ومع قيس (اسم مستعار)، قرطاج، 16 فبراير/شباط 2016.

تعرضت للضرب. أخذني الشرطي بقوة إلى الغرفة وقال للطبيب "سوف يخضع للفحص". راه الطبيب يدفعني.

قال لي الشرطي أن أكتب على ورقة أخرى أنني سأخضع للفحص.

طلب مني الطبيب الجلوس على طاولة الفحص وقال: "اجلس وكأنك تصلي. نزعت سروالي وجلست على الطاولة.

أدخل إصبعاً واحداً في فتحة شرجي، بعد أن وضع مرهماً عليه. وضع إصبعه وبدأ ينظر. سألتني وهو يضع إصبعه: "هل أنت بخير الآن؟". قلت له: لا، لست بخير". كان مؤلماً.

ثم وضع أنبوباً. كان يريد معرفة ما إذا كان هناك سائلاً منوياً. دفع الأنبوب أكثر في الداخل. كان بطول الإصبع تقريباً. ... كان مؤلماً. شعرت وكأنني حيوان، لأنني شعرت وكأنه لم يكن لديهم أي احترام. شعرت أنهم كانوا يعتدون عليّ. لا أزال أشعر بذلك إلى الآن. إنه صعب جداً بالنسبة لي.

بدأ الطبيب غاضباً معنا جميعاً أثناء الفحص. لم يذكر أي شيء، لكنني رأيت وجهه. شعرت أنني لو خضعت للفحص أو لم أفعل سيقول إنني كنت مثلياً.<sup>93</sup>

وفقاً لوسيم، طالب آخر ذكرت شهادته مطولاً في بداية هذا التقرير، بدأ الانتهاك النفسي عندما كانت الشرطة تقتاد الطلاب إلى المستشفى لإجراء الفحص. قال وسيم أنه عندما سأل عن الفحوص التي سيخضعون لها أجاب ضابط شرطة: "إنها اختبار لمعرفة ما إذا كنت لوطياً، إذا كنت تمارس الجنس كلوطي".<sup>94</sup> استمر الانتهاك في المستشفى، حيث حاول رفض الفحص وقال إنه رداً على ذلك "جاء رجل الشرطة وأخذني من رقبتي وقال: "اصعد على سرير الفحص أيها اللعين، الآن تحاول أن تكون رجلاً"؟

وصف وسيم كيف أدخل الطبيب أصابعه ثم أنبوب بلاستيكي، بحجم القلم في دبره، والذي كان "مؤلماً جسدياً". أضاف أن عنصرَي شرطة كانا في الغرفة، يراقبان الفحص. قال وسيم إنه غادر الغرفة وهو يبكي وإن الطبيب قال "لا حول ولا قوة إلا بالله" وهو يضحك.<sup>95</sup>

<sup>93</sup> مقابلة هيومن رايتس ووتش مع عمار (اسم مستعار)، تونس، 15 فبراير/شباط 2016.

<sup>94</sup> مقابلة هيومن رايتس ووتش مع وسيم (اسم مستعار)، تونس، 15 فبراير/شباط 2016.

<sup>95</sup> السابق.

قال قيس، طالب آخر:

رأيت في المستشفى لافتة "الطبيب الشرعي" وسألت لماذا نحن هنا. قال عون الشرطة، "سنفحص عذريتك"...

قلت للشرطي، ليس لديك الحق، لماذا تفعلون بنا هذا؟ فقال الشرطي "لأنكم موبنة" [تعبير مهين يقصد به المثليون].

قلت: ولكن المادة 23 من الدستور تحمي الحرمة الجسدية. قال أحد الشرطيين: "سوف أريك ما تعنيه هذه الحقوق"<sup>96</sup>.

قال قيس إن عناصر الشرطة ثبتوه خلال الفحص الشرجي:

عندما أخذوني إلى الداخل، قلت لهم: "أنا لا أريد الفحص"، وضعتني أحد رجال الشرطة على طاولة الفحص بالقوة. أمسك بي من الوركين ودفعني إلى طاولة الفحص، ثم دفعني إلى وضع الركوع وانزل سروالي. حاولت رفع سروالي إلا أن الشرطي الآخر أمسك ذراعيّ وثبتهما. ... كان الشرطي يمسك ذراعيّ طوال الفحص. استخدم الطبيب أصابعه أولاً. كان يفتح فتحة الشرج ويدخل إصبعه. ... ثم أخذ الطبيب أنبوباً وبدأ بإدخاله وإخراجه عدة مرات.

كان الأمر مؤلماً نفسياً. الألم الجسدي يذهب، ولكن الألم النفسي والعاطفي لا يذهب.<sup>97</sup>

وصف مهدي، طالب آخر من القيروان، الأثر النفسي للفحص الشرجي:

شعرت وكأنني حيوان. شعرت أنني لم أكن إنساناً. ... عندما ارتديت ملابسني وضعوا الأصفاد في يدي وخرجت، وكنت في حالة صدمة كاملة. لم أستطع استيعاب ما يجري. كان الشرطيان يقفان ويراقبان ما كان الطبيب يقوم به. شعرت أنه اعتدي عليّ. لم أكن أريد أن أكون عارياً أمام الناس، وليس شخص واحد فقط، ولكن 3. ... كانت أول مرة أتعرض بها لشيء مثل هذا في حياتي، لم أستطع استيعاب أي شيء.<sup>98</sup>

<sup>96</sup> مقابلة هيومن رايتس ووتش مع قيس، قرطاج (اسم مستعار)، 16 فبراير/شباط 2016.

<sup>97</sup> السابق.

<sup>98</sup> مقابلة هيومن رايتس ووتش مع مهدي (اسم مستعار)، تونس، 15 فبراير/شباط 2016.

أصرّ اختصاصي الطب الشرعي المطلع على تفاصيل قضية القيروان في حديثه لـ هيومن رايتس ووتش أن جميع الطلاب وقعوا أوراق "موافقة" على إجراء الفحوص. <sup>99</sup> ومع ذلك، قال الطلاب الأربعة لـ هيومن رايتس ووتش إنهم فعلوا ذلك فقط نتيجة للعنف أو التهديد بالعنف من قبل الشرطة.

راجعت هيومن رايتس ووتش أمر الفحص الصادر عن رئيس الشرطة القضائية في مركز شرطة القيروان يوم 5 ديسمبر/كانون الأول 2015. طلب الأمر من الطبيب الشرعي في مستشفى ابن الجزار في القيروان، تحديد ما إذا كان أي من الطلاب "تعرضوا للجماع الجنسي الشرجي. وفي حالة كان الجواب إيجابياً، تحديد تاريخ آخر جماع شرجي". <sup>100</sup>

راجعت هيومن رايتس ووتش أيضاً تقرير الطبيب الشرعي، الذي خلص إلى أن "هناك مؤشرات على المثلية السلبية المعتادة مع اختراق الشرج. وهناك دلائل تشير إلى أن الشخص في الأيام الأخيرة، تعرض لاختراق الشرج بجسم صلب مماثل لقضيب ذكري منتصب". <sup>101</sup>

اعتمد القاضي بشكل شبه كامل على التقارير الطبية في إدانة الشبان الستة في 10 ديسمبر/كانون الأول-اليوم العالمي لحقوق الإنسان- والحكم عليهم بالسجن 3 سنوات والنفي 5 سنوات من القيروان. <sup>102</sup>

خففت محكمة الاستئناف في سوسة في 3 مارس/آذار 2016، عقوبة السجن إلى شهر واحد، كانوا قضوه بالفعل، وغرامة 400 دينار (195 دولار) وألغت عقوبة النفي.

أعيد اعتقال 3 من الطلاب الستة من القيروان بتونس العاصمة في 26 مارس/آذار، بالإضافة إلى 5 رجال آخرين وامرأتين، عندما داهمت الشرطة المنزل الذي كانوا يقيمون فيه، بزعم الاشتباه بأن المنزل كان يستخدم لعمل جنسي. <sup>103</sup> أفرج عن النساء من دون تهمة، ولكن وجهت إلى الرجال تهمة اللواط وحياسة مخدرات. حاولت الشرطة مرة أخرى إخضاعهم لفحوص شرجية ولكن الرجال رفضوا، هذه المرة بنجاح. مع عدم وجود دليل من أي نوع يشير إلى ممارستهم سلوكاً مثلياً، تمت تبرئتهم من تهمة اللواط ولكن أدينوا بحياسة مخدرات. <sup>104</sup>

<sup>99</sup> مقابلة هيومن رايتس ووتش مع طبيب شرعي، تونس، فبراير/شباط 2016، حُجب المكان والتاريخ بناء على طلب الطبيب.

<sup>100</sup> الشرطة العدلية بالقيروان، أمر رقم 1610/3 بتاريخ 5 ديسمبر/كانون الأول 2015، في الملف لدى هيومن رايتس ووتش.

<sup>101</sup> تقارير الطبيب الشرعي، بتاريخ 5 ديسمبر/كانون الأول 2015، في الملف لدى هيومن رايتس ووتش.

<sup>102</sup> قال وسيم لـ هيومن رايتس ووتش: "قال القاضي إنه في تقرير الطب الشرعي كتب الشيء نفسه لكل منهم، وهو ما يعني له أننا جميعاً مارسنا الجنس تلك الليلة مع بعضنا البعض أو مع شخص ما. قدم التقرير الطبي والملابس النسائية كدليل وحيد في المحاكمة". مقابلة هيومن رايتس ووتش مع وسيم (اسم مستعار)، تونس، 15 فبراير/شباط، 2016. نسخة من الحكم لدى هيومن رايتس ووتش.

<sup>103</sup> انظر:

Conor McCormick-Cavanagh, "Three of the Kairouan Six Charged in Connection to Prostitution Ring," Tunisia Live, March 26, 2016,

<http://www.tunisia-live.net/2016/03/26/three-of-the-kairouan-six-arrested-in-connection-to-prostitution-ring/> (تم الاطلاع في 25 أبريل/نيسان 2016).

<sup>104</sup> انظر:

Conor McCormick-Cavanagh, "Court acquits eight youths charged with homosexual acts for first time ever in Tunisia," conormichaelblog, April 6, 2016, <https://conormichaelblog.wordpress.com/2016/04/06/court-acquits-eight-youths-charged-with-homosexual-acts-for-first-time-ever-in-tunisia/> (تم الاطلاع في 25 أبريل/نيسان 2016).

تستمر الحملات ضد فحوص الشرج في تونس، لكن بعبو من "دمج" أعرب عن قلقه من أن "عمادة الأطباء" تراجعت عن موقفها القوي في البداية، بإدانة ممارسة فحوص الشرج بعد أن تصدرت حالة مروان عناوين الأخبار.<sup>105</sup> وقال: "ولكن بعد ذلك، كان هناك الكثير من الضغوط الإعلامية ضد مثليي الجنس، فانسحبوا ولم يدلوا بأي تصريح خلال قضية القيروان".<sup>106</sup> دعت "دمج" عمادة الأطباء لاتخاذ موقف رسمي يحظر الأطباء من إجراء فحوص الشرج، بما يماثل موقف نقابة أطباء لبنان.

---

<sup>105</sup> الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان: "تونس - السجن 3 سنوات بتهمة المثلية الجنسية إخضاع 6 طلبية لفحوص شرجية"، ديسمبر/كانون الأول 2015

<https://www.fidh.org/ar/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%A7%D8%B7%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%BA%D8%B1%D8%A7%D9%81%D9%8A%D8%A9/%D8%B4%D9%85%D8%A7%D9%84-%D8%A3%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A7-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B3%D8%B7/%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3/%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3-%D9%80-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%AC%D9%86-3-%D8%B3%D9%86%D9%88%D8%A7%D8%AA-%D9%80-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AB%D9%84%D9%8A%D8%A9> (تم الاطلاع في 3 يونيو/حزيران 2016).

<sup>106</sup> مقابلة هيومن رايتس ووتش مع بدر بعبو، "دمج"، تونس، 15 فبراير/شباط 2016.



من الحكومات، منها الكاميرون عام 2011،<sup>112</sup> والإمارات العربية المتحدة عام 2007.<sup>113</sup> وقال في تقرير يناير/كانون الثاني 2016:

"يمكن أن يشكل الإذلال والتفنيش البدني الترحمي تعذيباً أو إساءة معاملة... ففي الدول التي تجرم فيها المثلية الجنسية، يجري إخضاع الرجال المشتبه في إتيانهم أفعالاً جنسية من تلك التي تجري بين شخصين من نفس الجنس لفحص شرطي من دون موافقتهم يقصد به الحصول على أدلة مادية على وجود المثلية الجنسية، وهو ما يشكل ممارسة لا قيمة لها من الناحية الطبية وتكون بمثابة تعذيب أو إساءة معاملة".<sup>114</sup>

أعربت "لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب" أولاً عن القلق بشأن إجراء فحوص الشرح القسرية فيما يتعلق بمصر عام 2002.<sup>115</sup> بحسب "الفريق العامل المعني بمسألة الاحتجاز التعسفي" بالأمم المتحدة، تتعارض الفحوص الشرجية القسرية مع حظر التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة التي تُستخدم للمعاقبة أو لانتزاع اعتراف أو للتمييز.<sup>116</sup>

لاحظ المقرر الخاص المعني بالتعذيب أيضاً ما يلي :

"تقتصر الدولة في القيام بواجبها بمنع التعذيب وإساءة المعاملة كلما أدت قوانينها أو سياساتها أو ممارساتها إلى إدامة القوالب النمطية الضارة إدامة تجعل من الممكن أو مسموح به صراحة أو ضمناً، إتيان الأفعال المحظورة مع تمتع الجاني بالإفلات من العقاب. وتكون الدول متواطئة في العنف ضد النساء والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي و[متحولي النوع الاجتماعي] عندما تضع وتنفذ قوانين تمييزية توقع هؤلاء الأشخاص في... ظروف تنطوي على إساءة المعاملة".<sup>117</sup>

<sup>112</sup> مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، "تقرير مقدم من المقرر الخاص المعني بالتعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، خوان إي. منديز"، 1 March 2011، A/HRC/16/52/Add.1، [http://www2.ohchr.org/english/bodies/hrcouncil/docs/16session/A.HRC.16.52.Add.1\\_EFSonly.pdf](http://www2.ohchr.org/english/bodies/hrcouncil/docs/16session/A.HRC.16.52.Add.1_EFSonly.pdf)، الإطلاع في 20 مايو/أيار 2016، الفقرة 16.

<sup>113</sup> انظر:

UN Human Rights Council, "Report of the Special Rapporteur on torture and other cruel, inhuman or degrading treatment or punishment, Manfred Nowak: Addendum," March 20, 2007, A/HRC/4/33/Add.1, <https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/G07/120/41/PDF/G0712041.pdf?OpenElement>

<sup>114</sup> مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، "تقرير المقرر الخاص المعني بالتعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة"، 5 يناير/كانون الثاني 2016، A / HRC / 31/57، الإطلاع في 19 مايو/أيار 2016، الفقرة 36

<sup>115</sup> انظر:

Committee against Torture, "Consideration of Reports Submitted by States Parties Under Article 19 of the Convention: Conclusions and recommendations of the Committee against Torture, Egypt," CAT/C/CR/29/4, December 23, 2002, <http://www.refworld.org/docid/4f213bf92.html> (تم الإطلاع في 22 مايو/أيار 2016)، الفقرة 6 (ك).

<sup>116</sup> انظر:

UN Working Group on Arbitrary Detention, A/HRC/16/47/Add.1, opinion no. 25/2009 (Egypt), paras. 24, 28-29, November 24, 2009, [http://www2.ohchr.org/english/bodies/hrcouncil/docs/16session/A.HRC.16.47.Add.1\\_AEV.pdf](http://www2.ohchr.org/english/bodies/hrcouncil/docs/16session/A.HRC.16.47.Add.1_AEV.pdf) (تم الإطلاع في 19 مايو/أيار 2016)

<sup>117</sup> مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، "تقرير المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة"، A/56/156، 5 يناير/كانون الثاني 2016،

يناير/كانون الثاني 2016، [http://www.un.org/en/ga/search/view\\_doc.asp?symbol=A/HRC/31/57&referer=http://www.un.org/ar/documents/index.html&Lang=A](http://www.un.org/en/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/HRC/31/57&referer=http://www.un.org/ar/documents/index.html&Lang=A)، (تم الإطلاع في 20 يونيو/حزيران 2016)، الفقرة 10.

دعت "اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب"، من خلال لجنتها لمنع التعذيب في أفريقيا، الدول الأطراف، بما فيها البلدان الأفريقية الستة التي وثقت فيها هيومن رايتس ووتش فحوص شرج قسرية، إلى:

يجب ضمان عدم ارتكاب التعذيب أو سوء المعاملة ضد الأفراد بسبب ميولهم الجنسية أو هوية الجنس. ينبغي على وجه الخصوص، على الدول أن تمتنع عن تبني السياسات أو التشريعات التي قد يكون لها تأثير في تشجيع ارتكاب التعذيب أو سوء المعاملة على أساس هذا التوصيف من قبل وكالات الدولة أو الأفراد أو الكيانات الأخرى.<sup>118</sup>

أصدرت اللجنة الأفريقية عام 2014، القرار 275 بشأن الحماية ضد العنف وانتهاكات حقوق الإنسان الأخرى ضد الأشخاص على أساس التوجه الجنسي أو الهوية الجندرية الحقيقية أو المزعومة. القرار "يحث الدول على وضع حد لجميع أعمال العنف والإيذاء، سواء ارتكبت من قبل الدولة أو الجهات الفاعلة غير الحكومية، بما فيه... حظر ومعاينة كل أشكال العنف بما فيه استهداف الأشخاص على أساس التوجه الجنسي المزعوم أو الحقيقي أو الهوية الجنسية.<sup>119</sup> قال المفوض لورانس ميوت، عضو اللجنة الأفريقية ورئيس لجنة منع التعذيب في أفريقيا لـ هيومن رايتس ووتش إنه برأيه، تقع فحوص الشرج القسرية ضمن اختصاص القرار بوصفه شكلا من أشكال العنف، ويجب على الدول الأعضاء اتخاذ خطوات فورية لمنع استخدامها.<sup>120</sup>

بالإضافة إلى كونها قاسية أو لا إنسانية ومهينة، تمثل فحوص الشرج القسرية انتهاكا لحقوق المشتبه بهم جنائيا في الخصوصية والسلامة الجسدية، هو ليس مبررا حتى لو كانت الفحوص لا تشكل معاملة قاسية ولا إنسانية ومهينة.<sup>121</sup> للدول بعض الحرية للتدخل بشكل شرعي بهذه الحقوق خلال عمليات التفتيش الجسدي لمتابعة تحقيق جنائي، بما فيه عن طريق إخضاع بعض المشتبه بهم جنائيا لاختبار الحمض النووي القسري.<sup>122</sup> ولكن مثل هذه الإجراءات يجب أن تكون مبررة ومتناسبة مع أهمية مصلحة الدولة الشرعية.

<sup>118</sup> لجنة منع التعذيب في أفريقيا، تقرير الجلسة المتعددة (نوفمبر/تشرين الثاني 2013 إلى أبريل/نيسان 2014) الحالة السنوية للتعذيب وسوء المعاملة في تقرير أفريقيا، قدمت إلى الدورة العادية الـ 55 للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب لواندا، أنغولا، 28 أبريل/نيسان - 12 مايو/أيار 2014 - <http://www.achpr.org/sessions/55th/intersession-activity-reports/cpta/> (تم الاطلاع في 23 مايو/أيار 2016)، الفقرة 47.

<sup>119</sup> "اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب"، القرار 275 "قرار بشأن الحماية من العنف وانتهاكات حقوق الإنسان الأخرى ضد الأشخاص على أساس التوجه الجنسي أو الهوية الجنسية الحقيقية أو المزعومة"، 2014، <http://www.achpr.org/sessions/55th/resolutions/275/> (تم الاطلاع في 7 يونيو/حزيران 2016).

<sup>120</sup> مقابلة هيومن رايتس ووتش مع لورانس ميوت، نيروبي، 7 يونيو/حزيران 2016.

<sup>121</sup> تكلل المادة 17 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية التحرر من التدخل "التعسفي أو غير القانوني" في خصوصية المرء. العهد، المادة 17.

<sup>122</sup> على سبيل المثال، في بعض الظروف يمكن لنظم العدالة الجنائية إخضاع الأفراد المشتبه بهم بجرائم خطيرة لاختبار الحمض النووي غير الطوعي بشكل قانوني. تكلل المادة 8 من "الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية" الحق في الخصوصية، ولا تتيح للسلطات العمومية التدخل في هذا الحق إلا وفقا للقانون، وكما هو ضروري لأغراض تشمل حماية السلامة العامة ومنع الفوضى أو الجريمة. الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، 222 U.N.T.S. 213، دخلت حيز التنفيذ في 3 سبتمبر/أيلول 1953، بصيغتها المعدلة بالبروتوكولات رقم 3 و5 و8 و11 والتي دخلت حيز النفاذ في 21 سبتمبر 1970، 20 ديسمبر 1971، 1 يناير/كانون الثاني 1990، و1 نوفمبر/تشرين الثاني 1998، على التوالي، المادة 8. تسمح المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان للدول الأعضاء بجمع عينات من الحمض النووي من المشتبه بهم جنائيا، ولكن ليس لتخزينها إلى أجل غير مسمى لأغراض غير محددة. انظر المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان. انظر:

European Court of Human Rights, *Case of S. and Marper v. The United Kingdom*, (application nos. 20562/04 and 30566/04), Judgment of 04 December 2008, <http://www.bailii.org/eu/cases/ECHR/2008/1581.html>

(تم الاطلاع في 20 يونيو/حزيران 2016). قضت المحكمة العليا في الولايات المتحدة أنه عندما يتعطل ضباط إنفاذ القانون الشخص المشتبه في ارتكابه جرائم خطيرة، يمكن تحليل عينة من الحمض النووي أن الشخص في ظل التعديل الرابع للدستور الأمريكي، الذي يحمي ضد التفتيش وإلقاء القبض غير المعقول. وذلك لأن الاعتداء على الخصوصية في أخذ العينة هو في "الحد الأدنى". انظر:

*Maryland v. King*, United States Supreme Court, 133 S. Ct. 1958, June 3, 2013, [http://www.supremecourt.gov/opinions/12pdf/12-207\\_d18e.pdf](http://www.supremecourt.gov/opinions/12pdf/12-207_d18e.pdf) (تم الاطلاع في 20 يونيو/حزيران 2016).

تجريم الدول السلوك المثلي هو في حد ذاته انتهاك لحقوق الإنسان، ولا تخدم فحوص الشرح القسرية سوى غرض وحيد في مساعدة الحكومة في جهودها لملاحقة ومعاقبة الأشخاص على أساس توجهاتهم الجنسية الحقيقية أو المتصورة.<sup>123</sup> ليس للدول بالتالي أي مصلحة مشروعة في إخضاع أي شخص لفحوص شرح قسرية، بصرف النظر عن الكيفية التي تنفذ فيها. علاوة على ذلك، كما هو مبين بالتفصيل أدناه، في معظم الحالات إن لم يكن جميعها، لا قيمة للفحوص موضوعيا من حيث قدرتها على الإثبات.

تدعي الأطر القانونية لبعض الدول السماح بفحوص الشرح للمتهمين بالسلوك الجنسي المثلي بموافقة المتهم. غير أن الواقع في جميع الحالات التي وثقتها هيومن رايتس ووتش في البلدان الثمانية، هو أن الفحوص كانت قسرية بوضوح وبشكل لا لبس فيه، سواء "وافقت" الضحية أم لا.

وصف عديد من الأشخاص الذين قابلناهم الضرب أو التهديد الذي تعرضوا له "ليوافقوا" على فحص الشرح. قال آخرون إن رفض الخضوع للفحص يمكن اعتماده دليلا ضدهم في المحكمة، أو إن الفحوص هي الوسيلة الوحيدة لإثبات براءتهم. قال وسيم، أحد الطلاب من القيروان بتونس:

أعطوني ورقة فارغة وقال لي الطبيب أن أكتب، "أنا الموقع أدناه، أقبل وأفوضك بإجراء فحص شرح لي". وقال لي الطبيب: "إذا لم توقع، سوف أكتب في التقرير الخاص بك أنك مارست اللواط".<sup>124</sup>

في حالات أخرى، يكون الإكراه أقل صراحة ولكن ليس أقل وضوحا. أوضح الدكتور جاكسون كاكيمبو الذي أجرى فحوص الشرح في أوغندا: "لا يمكن للمتهم رفض الخضوع للفحص. أحيانا يكونون مكبلين ويجلبون تحت تهديد السلاح. هذه الشرطة مسلحة".<sup>125</sup> قال مهدي، طالب تونسي آخر، إن وجود الشرطة كان العامل الحاسم في "موافقته":

عندما جاء دوري، دخلت الغرفة وطلب الطبيب مني أن أوقع على موافقتي على الفحص، فرفضت. قال الطبيب: "عليك أن توقع". أعطاني ورقة بيضاء. وأراني مثلا عن ورقة موقعة، وقال لي أن أكتب نفس الشيء. كنت مضطرا للقيام بذلك لأن رجلي شرطة كانا في الغرفة.<sup>126</sup>

<sup>123</sup> تجريم السلوك المثلي بالتراضي بين البالغين ينتهك الحق في الخصوصية والحق في التحرر من التمييز. تؤكد المادتان 2 و26 من العهد الدولي على المساواة بين جميع الناس أمام القانون والحق في التحرر من التمييز. تحمي المادة 17 الحق في الخصوصية. انظر أيضا:

*Toonen v. Australia*, 50th Sess., Communication No. 488/1992, U.N. Doc CCPR/C/50/D/488/1992, April, 14, 1994, sec. 8.7

أقر فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالاحتجاز التعسفي أن الاعتقالات بسبب السلوك الجنسي المثلي التوافقي تعسفية بالتعريف. انظر:

*François Ayissi, et al. v. Cameroon*, UN Working Group on Arbitrary Detention, Opinion No. 22/2006, U.N. Doc. A/HRC/4/40/Add.1 at 91

دعت اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب إلى وضع حد للحبس التعسفي، وكذلك جميع أشكال العنف، على أساس التوجه الجنسي والهوية الجنسية. انظر:

Commission on Human and Peoples' Rights, Resolution 275, "Resolution on Protection against Violence and other Human Rights Violations

against Persons on the basis of their real or imputed Sexual Orientation or Gender Identity," 2014, (تم الاطلاع في 7 يونيو/حزيران 2016)

<sup>124</sup> مقابلة هيومن رايتس ووتش مع وسيم (اسم مستعار)، تونس، 15 فبراير/شباط 2016.

<sup>125</sup> مقابلة هيومن رايتس ووتش مع الدكتور جاكسون كاكيمبو، كمبالا، 5 فبراير/شباط 2016.

<sup>126</sup> مقابلة هيومن رايتس ووتش مع مهدي (اسم مستعار)، تونس، 15 فبراير/شباط 2016.

أضاف مهدي: "شعرت وكأن الطبيب لديه رهاب من المثليين، وأنه كان بصف الشرطي وكان يجبرني. شعرت أن ذلك ليس دوره – لم يكن من المفترض أن يفعل ذلك".<sup>127</sup>

قال طبيب شرعي في تونس، يجري أحيانا فحوص الشرج، إنه لا يفعل ذلك إلا بالموافقة، ولكن عندما سئل ما إذا كانت الشرطة قد استخدمت القوة أو الإكراه لإجبار المعتقلين على الخضوع لاختبار، قال: "لا أستطيع أن أعرف ما يحدث خارج هذه الغرفة".<sup>128</sup>

تقدم "الجمعية الطبية البريطانية" مبادئ توجيهية مفيدة في الحالات التي لا يمكن فيها إعطاء موافقة مبنية على المعرفة:

ينص مبدأ أخلاقي أساسي في توجيه الممارسة الطبية على أنه لا يمكن إجراء فحص أو تشخيص أو علاج لأي بالغ مؤهل دون موافقة الشخص. ينطبق هذا الالتزام الأخلاقي للحصول على الموافقة حتى عندما لا يكون ذلك شرطا قانونيا. لكي تكون الموافقة "صحيحة" يجب أن يكون الشخص قد أُعطي معلومات كافية ودقيقة وذات صلة؛ يجب أن يتمتع الفرد بأهلية النظر في القضايا والتوصل إلى قرار، ويجب أن يكون هذا القرار طوعيا.

ولا يتم بالإكراه. هناك عدد من الطرق التي تمسّ بقدرة المحتجزين على إعطاء الموافقة:

- قدرة الفرد على اتخاذ قرار قد تتأثر بالمرض والخوف والتعب والضييق أو بآثار الكحول أو المخدرات.
- غياب الخصوصية خلال التشاور قد يؤثر على رغبة الفرد في طرح الأسئلة من أجل الحصول على معلومات كافية لاتخاذ قرار مبني على المعرفة.
- قد يعطي الفرد الموافقة العامة على أي شيء مقترح على أمل أن يطلق سراحه بسرعة أكبر دون النظر في الإجراءات الفعلية التي يتعين الاضطلاع بها.
- بما أن رفض السماح بإجراء بحث خاص قد ينظر إليها على أنها تنتج عنها الإدانة، فقد يشكل ذلك ضغطا على المريض لإعطاء الموافقة.<sup>129</sup>

<sup>127</sup> السابق.

<sup>128</sup> مقابلة هيومن رايتس ووتش مع طبيب شرعي، تونس، فبراير/شباط 2016، حُجِب المكان والتاريخ بناء على طلب الطبيب.

<sup>129</sup> انظر:

BMA Ethics, "Recommendations for healthcare professionals asked to perform intimate body searches: Guidance for doctors from the British Medical Association and the Faculty of Forensic and Legal Medicine," July 2010, <http://www.bma.org.uk/>-  
(تم الاطلاع في 8 أبريل/نيسان 2016).  
[media/files/pdfs/practical%20advice%20at%20work/ethics/intimatebodysearchesjuly2010.pdf](http://media/files/pdfs/practical%20advice%20at%20work/ethics/intimatebodysearchesjuly2010.pdf)

## الأخلاقيات الطبية

على الطواقم الطبية عدم المشاركة في أعمال التعذيب أو غيرها من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.<sup>130</sup> ولكن هذا هو بالضبط ما ترقى إليه فحوص الشرح القسرية. قال الدكتور فنسنت إياكوبينو، مستشار طبي أول في "أطباء من أجل حقوق الإنسان" وأحد واضعي الدليل الرئيسي للأمم المتحدة في التحقيق والتوثيق الفعالين بشأن التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة أو العقوبة (بروتوكول اسطنبول) لـ هيومن رايتس ووتش:

فحوص الشرح المستخدمة لـ "كشف" المثلية ... غير أخلاقية، وتشكل معاملة قاسية ولاإنسانية ومهينة، وربما تعذيب. الهوية والميول الجنسية ليست مرضاً أو جريمة، والعاملون في الصحة ليس من مهامهم تشخيصها أو مساعدة موظفي الدولة في مراقبة الناس ومعاقبتهم على أساس توجهاتهم الجنسية.<sup>131</sup>

تعزز "مبادئ آداب مهنة الطب المتصلة بدور الموظفين الصحيين، ولا سيما الأطباء، في حماية المسجونين والمحتجزين من التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة" الصادرة عن الأمم المتحدة لعام 1982 وتشرح المبدأ القائل إن العاملين في مجال الطب عليهم عدم المشاركة إطلاقاً في ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وأكثرها صلة:

**المبدأ 2.** يمثل مخالفة جسيمة لآداب مهنة الطب، وجريمة بموجب الصكوك الدولية المنطبقة، أن يقوم الموظفون الصحيون، ولا سيما الأطباء، بطريقة إيجابية أو سلبية، بأعمال تشكل مشاركة في التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة أو تواطؤاً أو تحريضاً على هذه الأعمال أو محاولات لارتكابها.

**المبدأ 4.** يمثل مخالفة لآداب مهنة الطب أن يقوم الموظفون الصحيون ولا سيما الأطباء، باستخدام معارفهم ومهاراتهم للمساعدة في استجواب السجناء والمحتجزين على نحو قد يضر بالصحة أو الحالة البدنية أو العقلية لهؤلاء المسجونين أو المحتجزين، ويتنافى مع الصكوك الدولية ذات الصلة.<sup>132</sup>

<sup>130</sup> انظر، على سبيل المثال:

World Medical Assembly, Declaration of Tokyo: Guidelines for Physicians Concerning Torture and other Cruel, Inhuman or Degrading Treatment or Punishment in Relation to Detention and Imprisonment, Adopted by the 29th World Medical Assembly, Tokyo, Japan, October 1975 and editorially revised by the 170th WMA Council Session, Divonne-les-Bains, France, May 2005 and the 173rd WMA Council Session, Divonne-les-Bains, France, May 2006, <http://www.wma.net/en/30publications/10policies/c18/> (تم الاطلاع في 10 أبريل/نيسان 2016).

ينص الإعلان على التعريف التالي للتعذيب: "لأغراض هذا الإعلان، يعرف التعذيب بأنه التسبب المتعمد، المنظم أو العشوائي في المعاناة الجسدية أو العقلية من جانب شخص أو أكثر يعمل بمفرده أو بناء على أوامر من أي سلطة، لإجبار شخص آخر على تقديم معلومات أو التوقيع على اعتراف، أو لأي سبب آخر".

<sup>131</sup> مراسلات البريد الإلكتروني من الطبيب فينسنت لياكوبينو إلى هيومن رايتس ووتش، 2 مايو/أيار 2016.

<sup>132</sup> مبادئ آداب مهنة الطب المتصلة بدور الموظفين الصحيين، ولا سيما الأطباء، في حماية المسجونين والمحتجزين من التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة اعتمدت ونشرت على الملأ بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 37/194 المؤرخ في 18 كانون الأول/ديسمبر 1982، <http://www.ohchr.org/AR/ProfessionalInterest/Pages/MedicalEthics.aspx> (تم الاطلاع في 10 أبريل/نيسان 2016).

اعتمد بعض الأطباء الذين أجروا فحوص الشرج، عندما قابلتهم هيومن رايتس ووتش، على الادعاء بأنهم فعلوا ذلك بعد "موافقة" الضحية. ولكن كما هو موضح أعلاه، في جميع الحالات التي وثقتها هيومن رايتس ووتش كانت تلك الموافقة وهمية حتى عندما طُلبت وتمت رسمياً.

نشرت مجموعة خبراء الطب الشرعي المستقلين، المؤلفة من 35 طبيباً شرعياً بارزاً من جميع أنحاء العالم، في 3 مارس/أذار 2016، بياناً يدين بشدة استخدام فحوص الشرج لإثبات السلوك الجنسي المثلي. وفيما يتعلق بمسألة الموافقة، أوضحت المجموعة:

من خلال تجربتنا، يُعتبر ضمان الموافقة المسبقة أمراً شبه مستحيل لفحوص تقوم على التمييز والتجريم العميقين، حيث يفهم الأفراد أن المسؤولين في الدولة لديهم القدرة على إجبارهم على الفحص، وأن عدم الامتثال من المرجح أن يؤدي إلى نتائج قانونية سلبية وسوء المعاملة والانتقام. لهذا السبب، ينبغي افتراض أن فحوص الشرج وغيرها من الفحوص التي تستهدف "المثلية" تتم بالقوة ودون موافقة مسبقة.<sup>133</sup>

أصدرت "الرابطة المهنية العالمية لصحة متحولي النوع الاجتماعي" في 24 يونيو/حزيران 2016، بياناً أعربت فيه عن "قلقها العميق" بشأن تواطؤ العاملين في المجال الطبي في فحوص الشرج القسرية. أضافت الرابطة:

نحن مع الرأي القائل بأن العاملين في المجال الطبي، الذين يعدون "التقارير الطبية"، والتي تستخدم في المحاكمات لإدانة الرجال والنساء متحولات النوع الاجتماعي بالسلوك الجنسي المثلي بالتراضي، يتورطون في الاستخدام للأخلاقي واللاإنساني للسلطات الطبية.<sup>134</sup>

### انعدام القيمة الاستدلالية

كما توضح بعض الحالات الموثقة في هذا التقرير، هناك مهنيون طبيون في بعض الدول تعلموا واستمروا في اعتقادهم أن لفحوص الشرج قيمة حقيقية ثبوتية في التحقيق في مزاعم السلوك المثلي. ادعى عدد قليل من المهنيين الطبيين الذين قابلتهم هيومن رايتس ووتش في هذا التقرير أنهم تمكنوا من العثور على أدلة على اختراق الشرج عن طريق فحوص الشرج. ولكن هذه الآراء تختفي في وجه الإجماع الطبي الحازم على نحو متزايد أن فحوص الشرج القسرية ليست غير أخلاقية ومسيئة وحسب، بل لا قيمة إثباتية لها أيضاً في الغالبية العظمى من الحالات. في حين قد تنجح فحوص الشرج القسرية، في ظروف معينة، بالعثور على السائل المنوي، وهو ما يمكن أن يكون دليلاً على سلوك جنسي مثلي حديث، إلا أنها لا تقدم شيئاً لكشف ما إذا كان

<sup>133</sup> انظر:

Independent Forensic Experts Group, "Statement on Anal Examinations in Cases of Alleged Homosexuality," May 3, 2016, <http://www.irct.org/media-and-resources/irct-news/show-news.aspx?PID=13767&Action=1&NewsId=4037> (تم الاطلاع في 22 مايو/أيار 2016).

<sup>134</sup> بيان "الرابطة المهنية العالمية لصحة المتحولين جنسياً" بشأن فحص الشرج القسري، في ملف لدى هيومن رايتس ووتش.

الرجال أو النساء المتحولات يشاركون بانتظام في سلوك جنسي مثلي.<sup>135</sup> لكن هذا هو بالضبط الغرض الذي يبدو أنها في معظم الأحيان تستخدم من أجله.

قال الدكتور روبرت ناي، مؤرخ في علم الجنس لـ هيومن رايتس ووتش إن النظريات الطبية وراء استخدام فحوص الشرج القسرية، والتي تقدم بها أمبرواز تارديو عام 1857، "فقدت مصداقيتها تماما"، واعتبرت بالية منذ أكثر من قرن. وأضاف: "نوقشت نظرية "علامات" اللواط السلبي الست الشهيرة، وتجاهلها الجيل الجديد من الأطباء المتخصصون في علم الجنس والطب الشرعي".<sup>136</sup> هناك مجموعة متزايدة من آراء الخبراء تقدم الدعم الساحق لهذا الرأي.

أدان بيان مجموعة خبراء الطب الشرعي المستقلين في مايو/أيار 2016 فحوص الشرج القسرية، وذكر أنه يجب رفض الفحوص لأسباب تتعلق بحقوق الإنسان والأخلاقيات الطبية وعلى أساس أن "الفحص ليس له قيمة في الكشف عن تشوهات في انقباض العضلة العاصرة الشرجية التي يمكن أن تعزى بشكل موثوق إلى السلوك الجنسي المثلي بالتراضي". أشارت المجموعة إلى إنه:

ليس هناك طريقة معيارية قابلة للقياس موحدة لوصف انقباض العضلة العاصرة الشرجية في فحص المستقيم بالإصبع ولا يوجد بيانات لدعم أي علاقة بين فحوص الشرج بالإصبع والضعف الفعلية على العضلة العاصرة الشرجية. ... لا توجد بيانات تدعم الاتساق بين الذين يجرون الفحص في تقييمهم لانقباض الشرج وما قد يكون هاماً سريريا أو غير هام.

علاوة على ذلك:

انخفاض ضغط العضلة العاصرة الشرجية يمكن أن يكون نتيجة لمجموعة واسعة من الظروف، بما في ذلك: الصدمة الميكانيكية، التقدم في العمر، البواسير، الإمساك المزمن، متلازمة القولون العصبي؛ والحالات العصبية مثل: اعتلال الأعصاب الفرجي بسبب التوتر المستمر، متلازمة ذيل الفرس، الاعتلال العصبي السكري، التصلب المتعدد، التصلب الجانبي الضموري، مرض باركنسون، متلازمة غيلان باريه، وأسباب علاجية المنشأ (الناجمة عن الأطباء) مثل جراحة العضلة العاصرة لعلاج التشققات الشرجية وغيرها من العمليات الجراحية في الشرج/المستقيم، وتضخم البروستات الحميد، والآثار الجانبية للأدوية.<sup>137</sup>

<sup>135</sup> الحالة الوحيدة التي يمكن أن يثبت فيها تواجد السائل المنوي إذا أجري الفحص خلال نحو 3 أيام مباشرة بعد الجماع فقط إذا لم يتم استخدام الواقي الذكري بشكل صحيح. انظر: John W. Eddy and Helen M. James, "Forensic gynaecological examination for beginners: management of women presenting at A&E," *The Obstetrician & Gynaecologist*, 2005, 7:82-88, <http://onlinelibrary.wiley.com/doi/10.1576/toag.7.2.082.27064/pdf> (تم الاطلاع في 20 مايو/أيار 2016)

<sup>136</sup> مراسلة بالبريد الإلكتروني إلى سكوت لونغ، المدير السابق لبرنامج حقوق المثليين في هيومن رايتس ووتش، من البروفيسور روبرت ناي، قسم التاريخ، جامعة ولاية أوريغون، 18 يوليو/تموز 2003، مقتبس في هيومن رايتس ووتش، "في زمن التعذيب"، ص. 109. انظر: <sup>137</sup>

بناء على هذه النتائج، قال الدكتور فنسنت إياكوبينو من أطباء من أجل حقوق الإنسان، وعضو في مجموعة خبراء الطب الشرعي المستقلين، إن "فحوص الشرج المستخدمة لـ "كشف" المثلية ليس لها قيمة علمية".<sup>138</sup> رغم أن بعض الأطباء يستمرون في إجراء الفحوص في لبنان، يقول خبراء الطب الشرعي إنها عديمة الفائدة. يناقش كتاب "الطب الشرعي العملي: مقتطفات خبرة وقانون" المتخصص في الطب الشرعي للطبيب اللبناني إلياس الصايغ لعام 1997، أنه "يجب التنبيه إلى أن اللواط إذا تم بلطف ورضا فهو لا يترك أي أثر يساعد على التشخيص حتى في حال التكرار".<sup>139</sup>

قال الدكتور حسين شحرور، رئيس جمعية الطب الشرعي في لبنان لـ هيومن رايتس ووتش: "من المستحيل إيجاد أي علامات تقول إن ذلك يشكل بالتأكيد مثلية جنسية".<sup>140</sup> وأضاف:

لا توجد علامات تنفرد بها المثلية الجنسية. عندما أسأل، أتصل بالقاضي وأقول إنه لا يمكنني الوصول إلى نتيجة ما لم أجد الحيوانات المنوية، ومعظم الناس يستخدمون الواقي الذكري في هذه الأيام لذلك من غير المحتمل حتى أن تجد ذلك. [الأطباء غير الخبراء] يقولون "الاحمرار والهشاشة والقطر الأوسع قليلا من العادي" ولكن ما هو القطر العادي؟ هل يعرفون؟ يمكن أن يقولوا: "أضع إصبعي داخل فدخل بسهولة". يمكن للمصابين بالإمساك أن يكون لديهم تشققات واحمرار وألم. ما هو "الطبيعي" لنقول إن هذا "غير طبيعي"؟<sup>141</sup>

قال الدكتور سامي القواس، أخصائي الطب الشرعي في بيروت الذي أجرى فحوص شرج لسنوات لـ هيومن رايتس ووتش بصراحة:

هذا هراء. لا يمكنك العثور على أي شيء. العلامات الإيجابية والسلبية قد تكون كلها مضللة. إذا وجدت شكل قمع، فيمكن أن يكون بسبب بعض الأمراض، أو من مشاكل أخرى في العضلة العاصرة الشرجية. ويمكن أن يكون لدى مثلي الجنس الحقيقي فتحة شرج طبيعية.<sup>142</sup> باختصار، قال الدكتور القواس: "لا نستطيع أن نستنتج أي شيء، طبيبا".<sup>143</sup>

Independent Forensic Experts Group, "Statement on Anal Examinations in Cases of Alleged Homosexuality," May 3, 2016, <http://www.irct.org/media-and-resources/irct-news/show-news.aspx?PID=13767&Action=1&NewsId=4037> (تم الاطلاع في 22 مايو/أيار 2016).

<sup>138</sup> مراسلة عبر البريد الإلكتروني من الطبيب فينسنت لياكوبينو لـ هيومن رايتس ووتش، 2 مايو/أيار 2016.

<sup>139</sup> منقول من كتاب صايغ في "شهادات الأطباء والضحايا"، المفكرة القانونية، مايو/أيار 2012، <http://www.legal-agenda.com/article.php?id=142&folder=articles&lang=ar> (تم الاطلاع في 8 أبريل/نيسان 2016)

<sup>140</sup> مقابلة هيومن رايتس ووتش مع الدكتور حسين شحرور، بيروت، 1 أبريل/نيسان 2016

<sup>141</sup> مقابلة هيومن رايتس ووتش مع الدكتور حسين شحرور، بيروت، 1 أبريل/نيسان 2016

<sup>142</sup> مقابلة هيومن رايتس ووتش مع الدكتور سامي القواس، بيروت، 30 مارس/آذار 2016

<sup>143</sup> السابق.

## VII. التوصيات

لجميع الحكومات، ولا سيما في الكاميرون ومصر وكينيا ولبنان وتونس وتركمانستان وأوغندا وزامبيا:

- يجب حظر استخدام الفحوص الشرجية بحق الرجال والنساء المتحولات المتهمين بممارسة المثلية الجنسية بالتراضي. ينبغي اتخاذ إجراءات على عدة مستويات لضمان القضاء على هذه الممارسة:
  - على رؤساء الدول اتخاذ الخطوات القانونية ضمن صلاحياتهم لإنهاء الفحوص الشرجية القسرية. اعتمادا على الصلاحيات الدستورية لرئيس الدولة، قد يتضمن هذا: إصدار أوامر تنفيذية تحظر استخدام الفحوص الشرجية في الملاحقات القضائية ضد ممارسة المثلية الجنسية بالتراضي؛ إدخال وتعزيز التشريعات التي تحظر الفحوص الشرجية القسرية؛ أو الإيعاز للوزارات ذات الصلة، بما فيها تلك المسؤولة عن العدالة والأمن والصحة، باتخاذ خطوات لمنع الفحوص الشرجية القسرية.
  - بقدر المسموح به بموجب القانون المحلي، على وزارات العدل منع القضاة وقضاة التحقيق من قبول نتائج الفحوص الشرجية كأدلة في القضايا التي تنطوي على اتهامات بممارسة المثلية الجنسية بالتراضي أو غيرها من السلوك الجنسي الخاص بين البالغين.
  - على وكالات إنفاذ القانون، بما فيها النيابة العامة وإدارات الشرطة، منع الموظفين المكلفين بتطبيق القانون من طلب الفحوص الشرجية من المتهمين بممارسة المثلية الجنسية بالتراضي. يجب ضمان حماية العاملين في المجال الطبي الذين يرفضون إجراء الفحوص من أية تبعات قانونية.
  - على وزارات الصحة والمجالس الطبية الوطنية أو الهيئات التنظيمية المماثلة منع العاملين في المجال الطبي من إجراء الفحوص الشرجية على المتهمين بممارسة المثلية الجنسية بالتراضي، وفرض عقوبات جنائية واضحة على من يقوم بذلك.
  - على المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان إجراء تحقيقات في استخدام الفحوص الشرجية القسرية ودعوة السلطات المعنية لوقف هذه الممارسة.
- إلغاء تجريم السلوك المثلي التوافقي بين الأفراد فوق السن الدنيا للموافقة على ممارسة الجنس.

### لمنظمة الصحة العالمية

- إصدار وثيقة، في شكل بيان أو مذكرة توجيهية أخلاقية أو وثيقة تقنية، تدين استخدام فحوص الشرج القسرية كوسيلة من وسائل التحقيق في السلوك المثلي التوافقي، على أساس ألا قيمة لها طبيا وتنتهك الأخلاق الطبية، وتحث الدول الأعضاء على التخلي عن هذه الممارسة.
- على أساس هذه الوثيقة، التواصل حول الأخلاقيات الطبية مع وزارات الصحة والمجالس الطبية ولجان الأخلاقيات داخل الوكالات الصحية الوطنية ووكالات إنفاذ القانون. بما يشمل اشتراط عدم قيام موظفي الصحة "بالانخراط الإيجابي أو السلبي، في الأفعال التي تشكل اشتراكا أو تواطؤا أو

تحريضا أو محاولات لارتكاب التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة"، وارتباط هذا الشرط بفحوص الشرح القسرية.

- توعية وزارات الصحة، والعاملين في المجال الطبي ووكالات إنفاذ القانون بعدم وجود قيمة طبية أو علمية لفحوص الشرح كشكل من أشكال الدليل على السلوك الجنسي المثلي التوافقي. العمل معهم لضمان أن الكتب المدرسية الطبية محدثة، ولمنع تدريس النظريات البالية حول فحوص الشرح في كليات الطب .

### للجمعية الطبية العالمية والمؤتمر الفرانكفوني للمجالس الطبية

- إصدار بيانات تدين فحوص الشرح القسرية باعتبارها انتهاكا لأخلاقيات مهنة الطب وشكلا من أشكال المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة التي يمكن أن ترقى إلى مستوى التعذيب.
- الاشتراك مع الجمعيات الطبية الأعضاء لحثها على منع أعضائها من إجراء فحوص الشرح القسرية، على غرار لبنان.
- حث الأطباء في الجمعيات الطبية الأعضاء على المشاركة في مؤسسات وطنية للوقاية من التعذيب (الآليات الوقائية الوطنية) كما حددها "البروتوكول الاختياري لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التعذيب"، وضمان أن الآليات الوقائية الوطنية تلعب دورا في وقف أو منع استخدام فحوص الشرح القسرية .

### لبرنامج الأمم المتحدة المشترك لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

- إصدار بيان يدين استخدام فحوص الشرح القسرية كوسيلة من وسائل التحقيق في السلوك الجنسي المثلي التوافقي، والإشارة إلى أن فحوص الشرح القسرية تضرّ بالعلاقة بين الطبيب والمريض التي يجب تعزيزها من أجل التصدي لانتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بين الجماعات المهمشة.

### لمكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان والهيئات الإقليمية لحقوق الإنسان، بما في ذلك اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب

- رصد استخدام فحوص الشرح القسرية، والابلاغ عنها، والعمل مع الحكومات لوضع حد لاستخدام هذه الفحوص.

### للمقرر الخاص المعني بالتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة

- طلب زيارة البلدان الواردة في هذا التقرير للتحقيق في حالات التعذيب، بما في ذلك استخدام فحوص الشرح القسرية، وإصدار تعميمات تدعو الحكومات المسينة لضمان المساءلة عن التعذيب والمعاملة المهينة، ووضع حد لممارسة فحوص الشرح القسرية.

## للملجنة منع التعذيب التابعة للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب

- إصدار ورقة توجيهية توضح أن فحوص الشرح القسرية هي شكل من أشكال التعذيب، وينبغي حظرها من قبل جميع الدول الأطراف في الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب.

## لمجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة وجميع الدول الأعضاء

- استخدام الاستعراض الدوري الشامل لمساءلة الدول بشأن استخدام فحوص الشرح القسرية من خلال طرح أسئلة على الدول لاستخدامها هذه الفحوص وتقديم توصيات محددة لحظر استخدامها.

## للدول المانحة التي تقدم الدعم، بما في ذلك التمويل والتدريب، لوكالات إنفاذ القانون في البلدان التي تجري فحوص الشرح

- تدريب المسؤولين عن إنفاذ القانون، بمن فيهم الشرطة والنيابة العامة، على عدم وجود قيمة إثباتية لفحوص الشرح، وأن الإجبار على هذه الفحوص هو أمر غير القانوني ويعتبر تعذيباً أو معاملة قاسية أو لاإنسانية أو مهينة.
- النظر في حجب الموارد عن وكالات إنفاذ القانون التي تصر على إجراء فحوص الشرح القسرية.
- دعم المجالس الطبية الوطنية في عملها لفرض معايير آداب مهنة الطب.

## شكر وتتويه

أجرت أبحاث هذا التقرير وكتبته نيلا غوشال، باحثة أولى في برنامج حقوق المثليين والمثليات وذوي التفضيل الجنسي المزدوج ومتحولي النوع الاجتماعي في هيومن رايتس ووتش. أجريت بحوث في تونس بالتعاون مع أمانة القلاي، باحثة تونس، وأجرت البحوث الميدانية في تركمانستان فيكتوريا كيم، باحثة أولى في قسم أوروبا وآسيا الوسطى. أسهمت هيلي بوبسين، باحثة لبنان، في البحث في لبنان. قدم مساعد باحث في قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مساعدة في مجال البحوث المكتبية في مصر.

راجع التقرير كل من غرايم ريد، مدير برنامج حقوق المثليين والمثليات وذوي التفضيل الجنسي المزدوج ومتحولي النوع الاجتماعي؛ أمانة القلاي؛ فيكتوريا كيم؛ هيلي بوبسين؛ ماريا بورنيت؛ ديوا مافينغا، باحث أول في قسم أفريقيا؛ باحث في مصر؛ نديم حوري، نائب المدير التنفيذي لقسم الشرق الأوسط؛ راشيل دنبر، نائب مدير قسم أوروبا وآسيا الوسطى؛ أوتسينو نامويايا، باحث كينيا؛ كورين دوفكا، نائب مدير قسم أفريقيا؛ ديدريك لوهمان، القائم بأعمال مدير برنامج الصحة وحقوق الإنسان؛ أرونا كاشياب، باحثة في قسم حقوق المرأة؛ كريس ألبين لاي، مستشار قانوني أول؛ وجوزيف سوندرز، نائب مدير البرامج.

قدم كل من آدم فرانكل، منسق في برنامج حقوق المثليين والمثليات وذوي التفضيل الجنسي المزدوج ومتحولي النوع الاجتماعي، وأوليفيا هنتر، منسقة قسم المنشورات، وفيتزروي هوبكنز، مدير إداري، مساعدة في الإنتاج.

عملنا بالتعاون مع عدد كبير من المنظمات الشريكة في البلدان التي أجرينا فيها البحوث. في عديد من الحالات، أجرى ممثلون عن منظمات حقوق الإنسان الوطنية والمحلية المقابلات معنا. في حالات أخرى، قدموا خلفية للبحث والتحليل والرؤى وملفات القضايا المشتركة، وإيصالنا بضحايا فحوص الشرح القسرية، وقدموا في بعض الحالات ردود فعل مباشرة على مسودات هذا التقرير. تشمل هذه المنظمات: "مؤسسة الكامبيرون للإيدز"، "البدائل-الكامبيرون"، "جمعية الدفاع عن حقوق مثليي الجنس"، "محامون بلا حدود-سويس" (الكامبيرون)؛ منظمة لحقوق المثليين طلبت عدم الكشف عن اسمها؛ المبادرة المصرية للحقوق الشخصية (مصر)، "لجنة حقوق الإنسان الوطنية للمثليين والمثليات"، "منظمة الأشخاص المهمشين والمظلومين في كينيا"، المفكرة القانونية (لبنان)؛ "الفصل الرابع أوغندا"؛ "منتدى التوعية بحقوق الإنسان" (أوغندا)؛ و"أصدقاء رينكا" (زامبيا). رسلان مياتيفي أوصلنا لمثليي الجنس المنفيين من تركمانستان. قدمت أطباء من أجل حقوق الإنسان (الولايات المتحدة) ومجموعة الخبراء الشرعيين المستقلين (الدولية) الخبرات المعرفية في العلوم الطبية وأخلاقيات مهنة الطب. قدم عدد من المحامين، بما في ذلك أليس نكوم وميشال توغ وساسكيا ديتيشيم وفدوى ابراهام، وغيدا فرنجية أيضا مساعدة أساسية.

نعبر عن امتناننا بشكل خاص للناجين من فحوص الشرج القسرية الذي شاركونا بتجاربههم. من خلال اتخاذهم القرار الصعب بالتحدث، قدموا مساهمة لا تقدر بثمن نحو إنهاء فحوص الشرج القسرية. ونحن ممتنون أيضا لسكوت لونغ، المدير السابق لبرنامج حقوق الأقليات الجنسية في هيومن رايتس ووتش، لأبحاثه الرائدة في هذا الموضوع.

# الملحق 1

MINISTÈRE DE LA SANTÉ PUBLIQUE  
.....  
DELEGATION REGIONALE DE LA SANTÉ DU CENTRE  
.....  
SERVICÉ DE SANTÉ DE DISTRICT DE DJOUNGOLO  
.....  
CENTRE MEDICAL DE MVOG-ADA  
.....  
N.....RP/MSP/DRSC/DDSD/CMA MVOG-ADA

REPUBLICQUE DU CAMEROUN  
Paix -- Travail -- Patrie

## RAPPORT D'EXPERTISE MEDICALE SUR

Age :

Toucher rectal : on note une odeur nauséabonde. L'approche de l'anus. On note également à 06 heures, une cicatrice d'une ancienne lésion.

L'anus laisse passer l'index et le majeur de la main droite sans douleurs, le doigtier ramène une pâte composée d'un enduit blanchâtre et de selles mal odorante.

Conclusions : Monsieur [REDACTED] a l'habitude d'entretenir des rapports par voie anale.

Yaoundé, le 08 Octobre 2013

La Directrice



*Akamba Amagasi Clarice*  
Médecin  
N.M.C.N° 3842 / 98  
A.C.D  
Médecin de Sport  
Directeur du C.M.A.

## الملحق 2

*Dr. Sami Kawas*  
Family Medicine Specialist  
Forensic & Legal Medicine



الدكتور سامي الكواس  
أخصائي في طب العائلة  
طبيب عدلي وشرعي

Graduate of the American University of Beirut and  
Ferdinand Medical Center with dual specialty in  
Family Medicine

University Diplomas in Legal Medicine from the  
Faculty of Medicine of Saint Joseph University in  
Lebanon and Paris University in France

Legal Medical Practitioner by the Lebanese  
Ministry of Health and the Swedish National  
Board of Medicine

مرجع الخبرة الأمريكية في بيروت وجامعات الطب في  
لوسيفر وماتن على اختصاص مزيج في طب العائلة

حاصل على شهادة جامعية في الطب الشرعي من كلية الطب  
لجامعة القديس يوسف في لبنان وجامعة روكفيل في فرنسا  
حاصل على إجازة ممارسة الطب من وزارة الصحة اللبنانية  
السويدية

### تقرير شرعي عن السيد .....

بتاريخ ٢٠١٥/٠٧/١٤، وبناء لطلب السيد XXXX والدته XXXX من مواليد ١٩٥٨ لبناني بموجب بطاقة  
هويته، تم الكشف الشرعي والسري على عيادتي في بيروت في الساعة ١٦:٣٠، لمعرفة ما إذا كان هناك أي  
علامات سريرية للممارسات الجنسية المثلية أم لا.

وبعد الكشف السري عليه الكامل (أيضاً بناء لطلبه) تبين أنه يتمتع بصحة جسدية جيدة. وبعد إجراء  
الكشف الشرحي عليه، كان الشرح طبيعى دون مظهر خارجي بشكل قمع ودون وجود جروح أو خدوش أو  
احمرار أو أمراض مزمنة.

أخذنا صور فوتوغرافية للحفاظ.

فيالتالي، لا يوجد أي دليل طبي يوحي بأنه يتعاطى اللواط، ويعتبر الكشف السري طبيعى.

بيروت في ٢٠١٥/٠٧/١٤

د. سامي الكواس

CLINIC: 011444 • FAX: +941 34444 • CELL: 037907 • E-MAIL: SKAWAS@cybernet.lb  
DOCTORS' CENTER BUILDING, 2<sup>ND</sup> FLOOR • ADDRESS TO AMERICAN UNIVERSITY FERDINAND • CARBONSTEEL • BEIRUT, LEBANON

جواز: ٠١-٧٤٤٤٤ • لاس: ٠١١١-٤٤٤٤٤٤ • طوي: ٠٣-٧٧٧٧٧٧  
تدبير مركز الأطباء، الفلاني، القبر • شارع الأمانة • مبنى مبنى مستشفى الجامعة الأمريكية • بيروت • لبنان

*Dr. Sami Kawas*  
*Faculty Medicine Specialist*  
*Forensic & Legal Medicine*

*Graduate of the American University of Beirut and Swedish Medical Centers with dual specialty in Family Medicine*

*University Diploma in Legal Medicine from the Faculty of Medicine of Saint Joseph University in Lebanon and Rennes University in France*

*Licensed Medical Practitioner by the Lebanese Ministry of Health and the Swedish National Board of Health*

(ش.م.ع.)  
ش.م.ع.

الدكتور سامي القواس  
أخصائي في طب العائلة  
طبيب شرعي وشرعي

ريج المنظمة الأمريكية في بيروت وجامعات الطب في  
سويد وحائز على التخصص مزوج في طب العائلة

حاز على شهادة جامعية في الطب الشرعي من كلية الطب  
جامعة القديس يوسف في لبنان وجامعة رين في فرنسا  
حاز على إجازة ممارسة الطب من وزارة الصحة اللبنانية  
لسويدية

رقم: ٥/٢٠١٣ - محضر: ٣٠٢/٧٦

تقرير شرعي عن السيد .....

بتاريخ ٢٠١٣/٠٢/٠٤، بناء لطلب النيابة العامة الإستئنافية في بيروت بشخص الرئيس XXXX احترم بواسطة مكتب  
حماية الآداب، في بيروت، وبالموافقة الكاملة من المدعى عليه، تم تكليفي بغية الكشف على المدعو XXXX والدته  
XXXX من مواليد ١٩٩٢ لبناني، في عيادتي في بيروت، لمعرفة ما إذا كان يتعاطى اللواط أم لا. وبعد الكشف الشرعي  
عليه، كان الشرح طبيعي دون مظهر خارجي بشكل قمع ودون وجود جروح أو خدوش أو احمرار أو أمراض.

ملاحظة: إن عدم وجود مؤشرات سريرية في الشرح لم ينف احتمال حصول عمل اللواط من خلال الشرح في الماضي.

ش.م.ع.

CLINIC: 00-744488 • FAX: +961-364488 • (021) 00-675687 • E-MAIL: S.KAWAS@byb.com.lb  
DOCUMENTS CENTER: BEIRUT, ZEMLEKHE • ADDRESS: VIA ABDOULGADY UNIVERSITY TRIPOLI AIN EL • CAIRO STREET • 1010077, LEBANON

عنوان: 00-744488 • الفاكس: +961-364488 • هاتف: 021-00-675687 • مستشفى الجامعة اللبنانية • بيروت • لبنان  
مركز الوثائق: BEIRUT, ZEMLEKHE • عنوان: VIA ABDOULGADY UNIVERSITY TRIPOLI AIN EL • CAIRO STREET • 1010077, LEBANON

# الدوس على الكرامة

## الفحوص الشرجية القسرية في مقاضاة المثلية الجنسية

في 8 بلدان على الأقل تجرّم السلوك الجنسي المثلي التوافقي، يُخضع المسؤولون عن إنفاذ القانون مع العاملين في المجال الطبي الرجال والنساء متحولات النوع الاجتماعي الذين يُعتقلون بتهم تتعلق بالمثلية لفحوص شرج قسرية، بزعم البحث عن "دليل" على السلوك الجنسي المثلي. غالباً ما تشمل هذه الفحوص، التي تعتمد على نظريات بالية من القرن التاسع عشر، إدخال الأطباء أو غيرهم من الموظفين الطبيين أصابعهم أو أشياء أخرى قسراً في فتحة شرج المتهم من أجل تحديد انقباض العضلة العاصرة الشرجية أو بشكل فتحة الشرج. تشير الأغلبية الساحقة للتراث الطبية والعلمية إلى أنه من المستحيل استخدام هذه الفحوص لتحديد ما إذا كان الشخص قد شارك بانتظام في سلوك جنسي مثلي. فحوص الشرج القسرية هي شكل من أشكال المعاملة القاسية والمهينة واللاإنسانية التي يمكن أن ترقى إلى التعذيب. كما أنها تنتهك "اتفاقية مناهضة التعذيب"، و«العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية»، و«الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب». أكدت لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب أنه "لا مبرر طبي لها ولا يمكن قبولها مطلقاً". أفراد الخدمات الطبية الذين يوافقون على إجراء فحوص الشرج القسرية ينتهكون المبادئ الدولية لآداب مهنة الطب.

يستند تقرير "الدوس على الكرامة" إلى مقابلات مع 32 من الرجال والنساء متحولات النوع الاجتماعي الذين خضعوا لفحوص شرجية قسرية، ويجمع أدلة على استخدام هذه الفحوص في 8 بلدان هي: الكاميرون ومصر وكينيا ولبنان وتونس وتركمانستان وأوغندا وزامبيا. يوصي التقرير جميع الدول بحظر فحوص الشرج القسرية، ومؤسسات حقوق الإنسان الدولية والمحلية والمؤسسات الصحية بمعارضة استخدامها بشدة.

تقرير طبي كتبه طبيب في كمبالا بأوغندا، بعد إجرائه فحص شرج قسري لرجل يشتبه في سلوكه الجنسي المثلي التوافقي.  
© 2016 نيلا غوشال/هيومن رايتس ووتش

10. Upper and lower rectum  
11. Anus  
12. What is the probable cause of the above injury?  
Anno - Internal  
13. Blood for HIV  
14. Other investigations e.g. Ultrasound scan and X-rays  
15. Report and correct the results of the investigations in 9 and 10 above in a suitable  
16. State what or where to see for medical or dental care and the patient's name  
17. State any other relevant notes  
Solomy is a  
STRONG possibility  
Name of patient  
Date  
Telephone number and postal address  
0712959080  
9/1/2014  
HUMAN RIGHTS FOUNDATION OF UGANDA  
P.O. BOX 4070  
KAMPALA  
HUMAN RIGHTS FOUNDATION OF UGANDA  
P.O. BOX 4070  
KAMPALA